

□ الكتاب السادس □

كتاب الصيام

□ الباب الأول □

أحكام الصيام

الفصل الأول : وجوب صوم رمضان .

الفصل الثاني : مبطلات الصوم .

الفصل الثالث : قضاء الصوم .

□ الباب الثاني □

صوم التطوع

الفصل الأول : ما يستحب صيامه .

الفصل الثاني : ما يكره صومه .

الفصل الثالث : ما يحرم صومه .

□ الباب الثالث □

الاعتكاف

□ الكتاب السادس □

كتاب الصيام

□ الباب الأول : أحكام الصيام □

□ الفصل الأول : وجوب صوم رمضان □

[صيام رمضان ركن من أركان الدين]

(يَجِبُ صِيَامُ رَمَضَانَ) وهو ركن من أركان الدين^(١)، وضروري من ضرورياته .

(١) * لقوله تعالى في سورة البقرة الآية (١٨٤) ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

* وللحديث الذي أخرجه البخاري (١٠٦/١ رقم ٤٦) مع الفتح . ومسلم (٤٠/١-٤١ رقم ١١/٨) ومالك (١٧٥/١ رقم ٩٤) ، وأحمد (١٦٢/١) ، وأبو داود (٢٧٢/١ رقم ٣٩١) ، والنسائي (٢٢٦/١-٢٢٧) . من حديث : طلحة بن عبيد الله قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس ، نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال له رسول الله ﷺ : « خمس صلوات في اليوم والليلة » قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال رسول الله ﷺ : وصيام شهر رمضان « قال : هل علي غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، قال : وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة ، قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، قال : فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه . قال رسول الله ﷺ : « أفلح الرجل إن صدق » .

* وللحديث الذي أخرجه البخاري (٤٩/١ رقم ٨) مع الفتح ، ومسلم (٤٥/١ رقم ١٦) ، والنسائي (١٠٧/٨) ، والترمذي (٥/٥ رقم ٢٦٠٩) ، من حديث : ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « بني الإسلام على خمس . على أن يؤخذ الله . وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان . والحج » . * وللإجماع ، فإنه لم ينقل إلينا خلاف عن أحد من الأئمة في ذلك .

[يجب صوم رمضان برؤية الهلال من عدل]

أو بإكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً [

(لِرُؤْيَةِ هَلَالِهِ مِنْ عَدْلٍ) لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما أخبره عبد الله بن عمر أنه رآه ، أخرجه أبو داود^(٦) والدارمي^(٧) وابن حبان^(٨) والحاكم^(٩) وصححه . وصححه أيضاً ابن حزم^(١٠) من حديث ابن عمر بلفظ : « تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ » .

وأخرج أهل السنن^(١١) وابن حبان^(١٢) والدارقطني^(١٣) والبيهقي^(١٤) والحاكم^(١٥) من حديث ابن عباس قال : « جاء أعرابي إلى النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - فقال : إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ يَعْنِي رَمَضَانَ فَقَالَ : أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ : نَعَمْ قَالَ : أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ : نَعَمْ قَالَ : يَا بَلَالُ أَذْنُ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا » .

- (٢) في السنن (٧٥٦/٢ رقم ٢٣٤٢) . (٣) سنن الدارمي (٩/٢ رقم ١٦٩١) .
 (٤) في موارد الظمان (ص ٢٢١ رقم ٨٧١) .
 (٥) في المستدرک (٤٢٣/١) وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .
 (٦) في المحلى بالآثار (٣٧٥/٤) . قلت : وأخرجه الدارقطني (١٥٦/٢ رقم ١) . والبيهقي (٢١٢/٤) وصححه الألباني في الإرواء (١٦/٤ رقم ٩٠٨) .
 (٧) الترمذي (٧٤/٣ رقم ٦٩١) وقال : حديث ابن عباس فيه اختلاف .
 وروى سفیان الثوري وغيره ، عن سيماك ، عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلأ ، وأكثر أصحاب سيماك رَوَوْا عَنْ سِمْكَاءَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مرسلأ .
 - وأبو داود (٧٥٤/٢ رقم ٢٣٤٠) ، - والنسائي (١٣٢/٤ رقم ٢١١٣) ، - وابن ماجه (٥٢٩/١) رقم ١٦٥٢ .

- (٨) في موارد الظمان (ص ٢٢١ رقم ٨٧٠) . (٩) في السنن (١٥٨/٢ رقم ٩) .
 (١٠) في السنن الكبرى (٢١١/٤ - ٢١٢) .
 (١١) في المستدرک (٤٢٤/١) . قلت : وأخرجه الدارمي (٩/٢ رقم ١٦٩٢) ، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٨/٣ رقم ١٩٢٣) ، وابن الجارود في المنتقى (ص ١٥٧ رقم ٣٧٩ - ٣٨٠) . وضعف الحديث الألباني في الإرواء (١٥/٤ رقم ٩٠٧) .

وأخرج الدارقطني^(١٢) والطبراني^(١٣) من طريق طاوس قال : « شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس ، فجاء رجل إلى واليها وشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان ، فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمره أن يجيزه وقالا : إن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - أجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان ، وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة الرجلين » قال الدارقطني^(١٤) تفرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف ، وقد ذهب إلى العمل بشهادة الواحد ابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي في أحد قوليهِ .

قال النووي^(١٥) : وهو الأصح ، وذهب مالك ، والليث ، والأوزاعي ، والثوري إلى أنه يعتبر اثنان ، واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وفيه : « فإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا » أخرجه أحمد^(١٦) والنسائي^(١٧) .

وفي حديث أمير مكة الحرث بن حاطب قال : « عهد إلينا رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - أن ننسك للرؤية فإن لم نره وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما » أخرجه أبو داود^(١٨) ، والدارقطني^(١٩) وقال : هذا الإسناد متصل صحيح .

وغاية ما في الحديثين ، أن مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد ، ولكن أحاديث قبول الواحد أرجح من هذا المفهوم ، وقد حققه الماتن - رحمه الله - في كتابه « إطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال »

(١٢) في السنن (١٥٦/٢) رقم ٣ .

(١٣) في الأوسط (١٤٦/٣) - مجمع الزوائد .

(١٤) في المجموع شرح المذهب (٢٨٢/٦) .

(١٥) في المسند (٣٢١/٤) .

(١٦) في السنن (١٣٢/٤ - ١٣٣) .

قلت : صحح الحديث الألباني في إرواء الغليل (١٦/٤) رقم ٩٠٩ .

(١٧) في السنن (٧٥٢/٢) رقم ٢٣٣٨ .

(١٨) في السنن (١٦٧/٢) رقم ١ وقال : هذا إسناد متصل صحيح .

ويؤيد وجوب العمل بخبر الواحد ، الأدلة الدالة على قبول أخبار الآحاد على العموم ، إلا ما خصه دليل ، فمحل النزاع مندرج تحت العموم بعد التنصيص عليه بما في حديث الأعرابي ، وبما في حديث ابن عمر ، وأما التأويل باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي ﷺ رجل قبل شهادة ابن عمر ، فلو كان مجرد هذا الاحتمال قادحاً في الاستدلال ، لم يبق دليل شرعي إلا وأمكن دفعه بمثل هذا التأويل الباطل ،

في المسوى^(١٩) « اختلفوا في هلال رمضان فقبل يثبت بشهادة الواحد وعليه أبو حنيفة ، وقيل لابد من عدلين وعليه مالك ، وللشافعي قولان كالمذهبين أظهرهما الأول ، ولا فرق عنده بين أن تكون السماء مصحية أو مغمية .

وقال أبو حنيفة في الصحو : لابد من جمع كثير .

وفي العالكميرية إذا رأوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلية . وفي الأنوار وإذا رُئي الهلال بالنهار يوم الثلاثين فهو لليلة المستقبلية .

(أو إكمال عِدَّة شَعْبَانَ) لحديث أبي هريرة في الصحيحين^(٢٠) وغيرهما قال : « قال رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم ؛ فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » والأحاديث في هذا المعنى كثيرة . وفي الحجة البالغة^(٢١) : « لما كان وقت الصوم مضبوطاً بالشهر القمري باعتبار رؤية الهلال ، وهو تارة ثلاثون يوماً ، وتارة تسع وعشرون ، وجب في صورة الاشتباه أن يرجع إلى هذا الأصل ، وأيضاً مبنى الشرائع على الأمور الظاهرة عند الأميين دون التعمق ، والمحاسبات النجومية ، بل الشريعة واردة بإخمال ذكرها ، وهو

(١٩) (٢٨٧/١) .

(٢٠) في صحيح البخاري (١١٩/٤) رقم ١٩٠٩ ، وفي صحيح مسلم : (٧٦٢/٢) رقم ١٠٨١/١٩ . قلت : وأخرجه أحمد (٤١٥/٢) ، والدارمي (٣/١) ، والنسائي (١٣٣/٤) ، والطيالسي (١٨٢/١) رقم ٨٦٧ ، وابن الجارود (ص ١٥٦ رقم ٣٧٦) ، والبيهقي (٢٠٥/٤ ، ٢٠٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢) .

(٢١) (٥١/٢) .

قوله ﷺ : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ » (٢٢) . انتهى .

[يُصَامُ رَمَضَانُ ثَلَاثِينَ يَوْماً مَا لَمْ يَظْهَرْ هِلَالُ شَوَّالٍ]

(وَيَصُومُ ثَلَاثِينَ يَوْماً مَا لَمْ يَظْهَرْ هِلَالُ شَوَّالٍ قَبْلَ إِكْلَافِهَا) وجهه ما ورد من الأدلة الصحيحة ، أن الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوماً ، كحديث أبي هريرة المذكور ، ومثله في صحيح مسلم (٢٣) من حديث ابن عمر ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد (٢٤) ، والنسائي (٢٥) ، والترمذي (٢٦) ، وصححه من حديث عائشة عند أحمد (٢٧) ، وأبي داود (٢٨) ، والدارقطني (٢٩) بإسناد صحيح ، وغير ذلك من

(٢٢) أخرجه البخاري (١٢٦/٤) رقم (١٩١٣) ، ومسلم (٧٦١/٢) رقم (١٠٨/١٥) ، وأبو داود (٧٣٩/٢) رقم (٢٣١٩) ، والنسائي (١٣٩/٤-١٤٠) رقم (٢١٤٠) . كلهم من حديث ابن عمر .
(٢٣) (٧٥٩/٢) رقم (١٠٨٠/٣) .

قلت : وأخرجه البخاري (١١٩/٤) رقم (١٩٠٦) ، وأحمد (٦٣/٢) ، والدارمي (٣/٢) ، والنسائي (١٣٤/٤) ، والدارقطني (١٦١/٢) رقم (٢١) والبيهقي (٢٠٤-٢٠٥) ، أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ » .
وأيضاً أخرج مسلم (٧٦٠/٢) رقم (١٠٨٠/٨) ، والبخاري (١١٣/٤) رقم (١٩٠٠) ، وأحمد (١٤٥/٢) ، والنسائي (١٣٤/٤) ، وابن ماجه (٥٢٩/١) رقم (١٦٥٤) ، والبيهقي (٢٠٤-٢٠٥) ، وأبو داود الطيالسي (١٨٢/١) رقم (٨٦٦) . عن ابن عمر أيضاً قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ » .

(٢٤) في المسند (٢٢٦/١) .

(٢٥) في السنن (١٣٦/٤) .

(٢٦) في السنن (٧٢/٣) رقم (٦٨٨) . قلت : وأخرجه مسلم في صحيحه (٧٦٦/٢) رقم (١٠٨٨/٣٠) ، وأبو داود (٧٤٥/٢) رقم (٢٣٢٧) ، والدارمي (٧/٢) رقم (١٦٨٦) ، والبيهقي (٢٠٧-٢٠٨) ، والدارقطني (١٦٢/٢) رقم (٢٦) وابن الجارود في المنتقى (ص ١٥٦ رقم ٣٧٥) ، ومالك في الموطأ (٢٨٧/١) - من حديث ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنْ اللَّهُ قَدْ أَمَدَّهُ لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ ، فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ » .

(٢٧) الفتح الرباني (٢٥٤/٩) رقم (٤٤) .

(٢٨) في السنن (٧٤٤/٢) رقم (٢٣٢٥) .

(٢٩) في السنن (١٥٦/٢) رقم (٤) وقال : هذا إسناد حسن صحيح .

الأحاديث وفيها التصريح بإكمال العدة ثلاثين يوماً في بعضها عدة شعبان ، وفي بعضها ما يفيد أنها عدة رمضان ، وفي بعضها الإطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين .
قال في الحجة^(٣٠) : « قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « شهرا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة »^(٣١) قيل لا ينقصان معاً ، وقيل لا يتفاوت أجر ثلاثين وتسعة وعشرين ، وهذا الآخر أقعد بقواعد التشريع ، كأنه أراد سد أن يخطر في قلب أحد ذلك » . انتهى .

أقول : يمكن أن يقال : إن هذا إخبار من الشارع بعدم دخول النقص في الشهرين المذكورين ، فما ورد عنه أنه يكون الشهر تسعة وعشرين ، عام مخصص بالشهرين المذكورين ، وما ورد في خصوص شهر رمضان ، مما يدل على أنه قد يكون تسعة وعشرين ، فيمكن أن يقال فيه إن ذلك إنما هو باعتبار ما ظهر للناس من طلوع الهلال عليهم ، وفي نفس الأمر ذلك الشهر هو ثلاثون يوماً ،

قال بعض المحققين : التكليف الشهري علق معرفة وقته برؤية الهلال دخولاً وخروجاً أو إكمال العدة ثلاثين يوماً ، فهل في الأكواف أوضح من هذا البيان ، والتوقيت في الأيام والشهور بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الأمة » . انتهى .

أقول : إن الرؤية التي اعتبرها الشارع في قوله « صوموا لرؤيته » هي الرؤية الليلية لا الرؤية النهارية ، فليست بمعتبرة ، سواء كانت قبل الزوال أو بعده ، ومن زعم خلاف هذا فهو عن معرفة المقاصد الشرعية بمراحل . واحتجاج من احتج برؤية الذين أخبروا النبي ﷺ بأنهم رأوه بالأمس باطل ، كاحتجاج من احتج على وجوب الإتمام بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٣٢) وكلا الدليلين لا دلالة لهما على محل النزاع ؛

(٣٠) (٥١/٢) .

(٣١) أخرجه البخاري (١٢٤/٤) ، ومسلم (٧٦٦/٢) رقم ٣١ ، وأبو داود (٧٤٢/٢) رقم (٢٣٢٣) ، والترمذي (٧٥/٣) ، وقال : حديث حسن . كلهم من حديث أبي بكر .

(٣٢) الآية (١٨٧) من سورة البقرة .

أما الأول : فإنهم إنما أخبروا عن الرؤية في الوقت المعتبر ، وذلك مرادهم بلفظ أمس ، كما لا يخفى على عالم ،

وأما الثاني : فالمراد به وجوب إتمام الصيام إلى الوقت الذي يسوغ فيه الإفطار تعييناً لوقته الذي لا يكون صوماً بدونه .

والحاصل : أن المجادلة عن هذا القول الفاسد وهو الاعتداد برؤية الهلال نهراً يأباه الإنصاف .

وإن قال المتحذلق : إن الاعتبار بالرؤية وقد وقعت لحديث : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته »^(٣٣) والاعتبار بعموم اللفظ ، ونحو ذلك من المجادلات التي لا يجهل صاحبها أنه غلط أو مغالط ، ولو كان هذا صحيحاً لوجب الإفطار عند كل رؤية للهلال في أي وقت من أوقات الشهر وهو باطل بالضرورة الدينية .

[اختلاف مذاهب العلماء في المطلع]

﴿ وَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ سَائِرَ الْبِلَادِ الْمَوَافِقَةَ ﴾ وجهه الأحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والإفطار لرؤيته . وهي خطاب لجميع الأمة ، فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية لجميعهم . وأما استدلال من استدلل بحديث كريب عند مسلم^(٣٤) وغيره « أنه استهل عليه رمضان وهو بالشام ، فرأى الهلال ليلة الجمعة ، فقدم المدينة فأخبر بذلك ابن عباس فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى نُكْمِلَ ثلاثين أو تَرَاهُ ، ثم قال : هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وله ألفاظ فغير صحيح^(٣٥) ، لأنه لم يصرح ابن عباس بأن النبي صلى الله تعالى عليه

(٣٣) تقدم تخريجه قريباً .

(٣٤) في صحيحه (٧٦٥/٢) رقم (١٠٨٧/٢٨) . قلت : وأخرجه أحمد (٣٠٦/١) ، وأبو داود (٧٤٨/٢) رقم (٢٣٣٢) ، والترمذي (٧٦/٣) رقم (٦٩٣) ، والنسائي (١٣١/٤) .

(٣٥) أي في الاستدلال به .

وقد أحسن المحدث الألباني في التوفيق بين الحديث وبين الاستدلال به ، فقال في تمام المنة (ص ٣٩٨) : « إن حديث ابن عباس ورد فيمن صام على رؤية بلده ، ثم بلغه في أثناء رمضان أنهم رأوا الهلال في =

وسلم أمرهم بأن لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الأقطار ، بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بإكمال الثلاثين أو يروه ، ظناً منه أن المراد بالرؤية رؤية أهل المحل وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخطب والخلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب . وقد أوضح الماتن المقام في الرسالة التي سماها « اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال » . قال في المسوى^(٣٦) : « لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقين ، واختلفوا في لزوم رؤية أهل بلد أهل بلد آخر . والأقوى عند الشافعي يلزم حكم البلد القريب دون البعيد . وعند أبي حنيفة يلزم مطلقاً » .

[وجوب تبسيت النية قبل الفجر في صوم الفرض]

﴿ وَعَلَى الصَّائِمِ النَّيَّةُ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ لحديث حفصة عن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - أنه قال : « مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصَّيَامُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ » أخرجه أحمد^(٣٧) وأهل السنن^(٣٨) وابن خزيمة^(٣٩) وابن حبان^(٤٠) وصحاحه ، ولا ينافي ذلك

= بلد آخر قبله يوم ، ففي هذه الحالة يستمر في الصيام مع أهل بلده حتى يكملوا ثلاثين ، أو يروا هلالهم . وبذلك يزول الإشكال ، ويبقى حديث أبي هريرة وغيره على عموميه ، يشمل كل من بلغه رؤية الهلال من أي بلد أو إقليم من غير تحديد مسافة أصلاً ، كما قال ابن تيمية في « الفتاوى » (١٠٧/٢٥) ... » اهـ .

(٣٦) (٢٨٧/١) .

(٣٧) في المسند (٢٨٧/٦) .

(٣٨) أبو داود ٨٢٣/٢ رقم ٢٤٥٤ ، والترمذي ١٠٨/٣ رقم ٧٣٠ ، والنسائي ١٩٦/٤ رقم ٢٣٣١ ، وابن ماجه ٥٤٢/١ رقم ١٧٠٠ .

(٣٩) في صحيحه ٢١٢/٣ رقم ١٩٣٣ .

(٤٠) لم أجده . قلت : وأخرجه الدارقطني (١٧٢/٢) ، والدارمي (٦/٢-٧) ، والبيهقي (٢٠٢/٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٤/٢) ، وابن حزم في المحلى (١٦٢/٦) ، والخطيب في التاريخ (٩٢-٩٣) .

وأورده السيوطي في الجامع الصغير (٢٢٢/٦ - مع الفيض) ورمز إلى تحسينه ، وأورده النووي في المجموع (٢٨٩/٦) وقال : « الحديث حسن يحتج به اعتماداً على رواية الثقات الرافعين ، والزيادة =

رواية من رواه موقوفاً ، فالرفع زيادة يتعين قبولها على ماذهب إليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث ، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم وخالفهم آخرون واستدلوا بما لا تقوم به الحجة . أما حديث أمره ﷺ لمن أصبح صائماً أن يتم صومه في يوم عاشوراء^(٤١) فغاية ما فيه ، أن من لم يتبين له وجوب الصوم إلا بعد دخول النهار كان ذلك عذراً له عن التبييت وأما حديث أنه ﷺ « دخل على بعض نسائه ذات يوم فقال : هل عندكم من شيء ؟ فقالوا لا فقال : فإني إذن صائم^(٤٢) » فذلك في صوم التطوع . قال في المسوى^(٤٣) : « قال الشافعي : يشترط للفرض التبييت ، ويصح النفل بنيته قبل الزوال . وقال أبو حنيفة : يكفي في الفرض والنفل أن ينوي قبل نصف النهار ، ولا بد في القضاء والكفارات من التبييت .

أقول : وأما أنه يجب تجديد النية لكل يوم ، فلا يخفى أن النية هي مجرد قصد إلى الشيء أو الإرادة له من دون اعتبار أمر آخر . ولا ريب أن من قام في وقت السحر ، وتناول طعامه وشرابه في ذلك الوقت من دون عادة له به في غير أيام الصوم ، فقد حصل له القصد المعتبر ، لأن أفعال العقلاء لا تخلو عن ذلك ، وكذلك

= من الثقة مقبولة . . اهـ .

وهناك خلافاً بين العلماء في رفع الحديث ووقفه ، فذهب فريق إلى أنه مرفوع ، وبه قال الحاكم والدارقطني ، وابن خزيمة ، وابن حزم ، وابن حبان . وذهب فريق إلى أنه موقوف ولا يصح رفعه وبه قال : البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وأحمد . انظر نصب الراية للزيلعي (٤٣٣/٢-٤٣٥) وتلخيص الحبير (١٨٨/٢) رقم (٨٨١) ، وفتح الباري (١٤٢/٤) ، وإرواء الغليل للألباني (٢٥/٤) رقم (٩١٤) . والحديث حسن .

(٤١) أخرجه أحمد (٤٧/٤) ، والبخاري (٢٤٥/٤) رقم (٢٠٠٧) مع الفتح ، ومسلم (٧٩٨/٢) رقم (١١٣٥/١١٣٥) ، والنسائي (١٩٢/٤) .

من حديث سلمة بن الأكوع قال : أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء .

(٤٢) أخرجه مسلم (٨٠٩/٢) رقم (١١٥٤/١٧٠) ، وأبو داود (٨٢٤/٢) رقم (٢٤٥٥) ، والترمذي (١١١/٣) رقم (٧٣٤، ٧٣٣) وقال : حديث حسن ، والنسائي (١٩٤/٤-١٩٥) ، والدارقطني (١٧٦/٢-١٧٧) رقم (٢١) ، والبيهقي (٢٧٤/٤-٢٧٥) .

(٤٣) (٢٨٧/١) .

الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لا يكون إلا من قاصد للصوم بالضرورة إذا لم يكن ثم عذر مانع عن الأكل والشرب غير الصوم ، ولا يمكن وجود مثل ذلك من غير قاصد ، إلا إذا كان مجنوناً أو ساهياً أو نائماً كمن ينام يوماً كاملاً ، وإذا تقرر هذا ، فمجرد القصد إلى السحور قائم مقام تبييت النية عند من اعتبر التبييت ، ومجرد الإمساك عن المفطرات وكف النفس عنها في جميع النهار يقوم أيضاً مقام النية عند من لم يعتبر التبييت ، ومن قال إنه يجب في النية زيادة على هذا المقدار فليأت بالبرهان ، فإن مفهوم النية لغة وشرعاً ، لا يدل على غير ما ذكرناه ، وهكذا سائر العبادات ، فإن مجرد قصدتها كاف من غير احتياج إلى زيادة على ذلك ، مثلاً يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المعتاد لذلك ، والاشتغال بغسل الأعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة ، وكذلك في الصلاة ، يكفي الدخول في المحل الذي تقام فيه ، والتأهب لها ، والشروع فيها على الصفة المشروعة ، فإن القصد والإرادة لازمان لهذه الأفعال ؛ لعدم صدور مثل ذلك من العقلاء لمجرد اللعب والعبث * .

□ الفصل الثاني □

مبطلات الصوم

[يَظُلُّ الصوم بالأكل والشرب عمداً]

(يَظُلُّ بالأكل والشرب) عمداً لا خلاف في ذلك ، وأما مع النسيان فلا ،
لما في الصحيحين^(٤٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة قال : « قال رسول الله -
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - : مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ وَشَرَبَ فَلَيْتَمَّ
صَوْمُهُ ، فَإِنَّمَا اللهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ » .

وفي لفظ للدارقطني^(٤٥) بإسناد صحيح : « فَإِنَّمَا هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء
عليه » .

وفي لفظ آخر للدارقطني^(٤٥) ، وابن خزيمة^(٤٦) ، وابن حبان^(٤٧) ، والحاكم^(٤٨) :
« من أفطر يوماً من رمضان ناسياً ، فلا قضاء عليه ، ولا كفارة » وإسناده صحيح
أيضاً قاله الحافظ ابن حجر^(٤٩) .

(٤٤) البخاري في صحيحه (١٥٥/٤ رقم ١٩٣٣) مع الفتح ، ومسلم (٨٠٩/٢ رقم ١١٥٥/١٧١) ، وأحمد
(٤٢٥/٢) ، والدارمي (١٣/٢) ، وأبو داود (٧٨٩/٢ رقم ٢٣٩٨) ، والترمذي (١٠٠/٣ رقم ٧٢١) .
وابن ماجه (٥٣٥/١ رقم ١٦٧٣) ، وابن الجاورد في المنتقى (ص ١٦١ رقم ٣٩٠) .

(*) في السنن (١٧٨/٢ رقم ٢٧) .

(٤٥) في السنن (١٧٨/٢ رقم ٢٨) .

(٤٦) في صحيحه (٢٣٩/٣ رقم ١٩٩٠) .

(٤٧) في موارد الظمان (ص ٢٢٧ رقم ٩٠٦) .

(٤٨) في المستدرک (٤٣٠/١) .

(٤٩) في فتح الباري (١٥٧/٤) .

وأخرج الدارقطني^(٥٠) من حديث أبي سعيد مرفوعاً : « من أكل في شهر رمضان ناسياً ، فلا قضاء عليه » .

قال ابن حجر^(٥١) : وإسناده وإن كان ضعيفاً ، لكنه صالح للمتابعة ، فأقل درجات هذا الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً ، فيصلح للاحتجاج به « انتهى » . وقد ذهب إلى العمل بهذا الجمهور ، وهو الحق ، ومن قابل هذه السنة بالرأي الفاسد ، فرأيه رد عليه مضروب في وجهه .

[يبطل الصوم بالجماع عمداً]

(و) هكذا (الجماع) لا خلاف في أنه يبطل الصيام إذا وقع من عامد ، وأما إذا وقع مع النسيان ؛ فبعض أهل العلم ألحقه بمن أكل أو شرب ناسياً ، وتمسك بقوله في الرواية الأخرى « من أفطر يوماً من رمضان ناسياً ، فلا قضاء عليه ، ولا كفارة » وبعضهم منع من الإلحاق .

أقول : إفساد الصوم بالوطء لا يعرف في مثل هذا خلاف ، وقد ثبت في الصحيحين^(٥٢) وغيرهما أن المجمع في رمضان قال للنبي ﷺ : « هلكت يا رسول الله قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، فأمره بالكفارة » وفي رواية لأبي داود^(٥٣) ، وابن ماجه^(٥٤) أنه ﷺ قال له : « وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ » وهذه الزيادة مروية من أربع طرق ، ويقوي بعضها بعضاً ، ويدل على تحريم الوطء للصائم واجباً مفهوم قوله سبحانه : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٥٥) .

(٥٠) في السنن (١٧٨/٢) رقم (٢٥) .

(٥١) في فتح الباري (١٥٧/٤) .

(٥٢) البخاري (١٦٣/٤) رقم (١٩٣٦) ، ومسلم (٧٨١/٢) رقم (١١١١) من حديث أبي هريرة .

(٥٣) في السنن (٧٨٦/٢) رقم (٢٣٩٣) .

(٥٤) في السنن (٥٣٤/١) رقم (١٦٧١) وهو حديث صحيح .

(٥٥) الآية (١٨٧) من سورة البقرة .

[يُطْل الصوم بالقيء عمدًا]

(وَالْقَيْءُ عَمْدًا) لحديث أبي هريرة : « أن النبي ﷺ قال : مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ » أخرجه أحمد^(٥٦) ، وأبو داود^(٥٧) ، والترمذي^(٥٨) ، وابن ماجه^(٥٩) ، وابن حبان^(٦٠) ، والدارقطني^(٦١) ، والحاكم^(٦٢) وصححه .

وقد حكى ابن المنذر^(٦٣) الإجماع على أن تعمد القيء يفسد الصيام وفيه نظر ؛ فإن ابن مسعود وعكرمة وربيعة قالوا : إنه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستخرجاً ما لم يرجع منه شيء باختياره . واستدلوا بحديث : « ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُنَ : الْقَيْءُ ، وَالْحِجَامَةُ ، وَالْإِحْتِلَامُ » - أخرجه الترمذي^(٦٤) من حديث أبي سعيد ، وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف^(٦٥) ، وعلى فرض صلاحيته للاستدلال فلا يعارض حديث أبي هريرة ، لأن هذا مطلق وذاك مقيد بالعمد .

(٥٦) في المسند (٤٩٨/٢) .

(٥٧) في السنن (٧٧٦/٢) رقم (٢٣٨٠) .

(٥٨) في السنن (٩٨/٣) رقم (٧٢٠) .

(٥٩) في السنن (٥٣٦/١) رقم (١٦٧٦) .

(٦٠) في موارد الظمان (ص ٢٢٧ رقم ٩٠٧) .

(٦١) في السنن (١٨٤/٢) رقم (٢٠) .

(٦٢) في المستدرک (٤٢٧/١) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

قلت : حديث أبي هريرة صحيح ، صححه المحدث الألباني في إرواء الغلیل (٥١/٤) رقم (٩٢٣) .

(٦٣) في كتابه « الإجماع » ص ٥٢ رقم ١٢٤ ، وذكر المحقق في التعليقة رقم (٥) : « قال الخطابي » : لا

أعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً . معالم السنن (٢٦١/٣) ، وقال ابن قدامة : هذا قول عامة أهل العلم .

المغني (١١٧/٣) .

وقال ابن حزم : هذا كله مجمع عليه إجماعاً متيقناً . المحلى (٢٥٥/٦) . اهـ .

(٦٤) في السنن (٩٧/٣) رقم (٧١٩) . وقال : حديث أبي سعيد حديث غير محفوظ .

(٦٥) انظر التقريب (٤٨٠/١) ، والكاشف (١٤٦/٢) ، والمغني (٣٨٠/٢) ، والميزان (٥٦٤/٢) ،

والمجروحين (٥٧/٢) ، وكتاب الجرح والتعديل (٢٣٣/٥) .

أقول : حديث أبي هريرة المتقدم هو في عدة من كتب الحديث ، وله طرق مختلفة ينتهز معها للاستدلال ، وفيه الفرق بين المتعمد للقيء وغير المتعمد ، ولا يعارض هذا حديث أبي سعيد المتقدم ، لأنه عام مخصص الحديث الفرق بين المتعمد وغير المتعمد ، فيكون معناه أن القيء إذا وقع من غير اختيار الصائم ؛ بل ذرعه ، كان غير مفطر ، وهذا الجمع لا بد منه ويؤيده حديث : « أنه ﷺ قاء فأفطر » ^(٦٦) فإن بعض الحفاظ فسره بأنه استقاء ، والمراد بالاستقاء تعمد القيء كما صرح به أهل العلم .

[يحرم الوصال]

(وَتَحْرُمُ الْوَصَالَ) لنبه ﷺ عن ذلك كما في حديث أبي هريرة ^(٦٧) ، وابن عمر ^(٦٨) وعائشة ^(٦٩) وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الباب أحاديث ^(٧٠) .

[كفارة من أفطر عمداً]

(وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا كَفَّارَةٌ ككَفَّارَةِ الظَّهَارِ) لحديث المجامع في رمضان ، فإن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قال له : « هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تجد ما نطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، ثم أتى النبي ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ : تصدق

(٦٦) أخرجه الترمذي (١٤٢/١ رقم ٨٧) وإسناده حسن ، وأبو داود (٧٧٧/٢ رقم ٢٣٨١) .

(٦٧) أخرجه البخاري (٢٠٥/٤ رقم ١٩٦٥) ، ومسلم (٧٧٤/٢ رقم ١١٠٣) ، ومالك في الموطأ (٣٠١/١) .

(٦٨) أخرجه البخاري (١٣٩/٤ رقم ١٩٢٢) ، ومسلم (٧٧٤/٢ رقم ١١٠٢) ، ومالك في الموطأ (٣٠٠/١) ، وأبو داود (٧٦٦/٢ رقم ٢٣٦٠) ، وأحمد في المسند (٤٧٢١) تخرج أحمد شاكر .

(٦٩) أخرجه البخاري (٢٠٢/٤ رقم ١٩٦٤) ، ومسلم (٧٧٦/٢ رقم ١١٠٥) .

(٧٠) منها حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه البخاري (٢٠٢/٤ رقم ١٩٦٣) .

وأبو داود (٧٦٧/٢ رقم ٢٣٦١) .

ومنها حديث أنس بن مالك (٢٠٢/٤ رقم ١٩٦١) ، ومسلم (٧٧٥/٢ رقم ١١٠٤) ، والترمذي

(١٤٨/٣ رقم ٧٧٨) .

بهذا ، قال : فهل على أفقر منا ، فما بين لابتها أهل بيت أحوج منا ، فضحك النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - حتى بدت نواجذه ، وقال : اذهب فأطعمه أهلك » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة^(٧١) وعائشة^(٧٢) وقد قيل : إن الكفارة لا تجب على من أفطر عامداً بأى سبب بل بالجماع فقط ، ولكن الرجل إنما جامع امرأته فليس في الجماع في نهار رمضان إلا ما في الأكل والشرب ، لكون الجميع حلالا لم يحرم إلا لعارض الصوم . وقد وقع في رواية من هذا الحديث : « أن رجلا أفطر » ولم يذكر الجماع^(٧٣) .

أقول : إذا ورد ما يدل على وجوب مثل كفارة الظهار ، وورد ما يدل على أنه يجزئ أقل منها ، كان ورود الأقل رخصة لمن لا يجد مثل كفارة الظهار ، وهذا ظاهر لا لبس فيه .

[تعجيل الفطر وتأخير السحور مندوب]

(وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ) لحديث سهل بن سعد : « أن النبي ﷺ قال : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » وهو في الصحيحين^(٧٤) وغيرهما ، وعن أبي ذر : « أن النبي ﷺ قال : لا تزال أمتي بخير ؛ ما أخروا السحور ، وعجلوا الفطر » أخرجه أحمد^(٧٥) وفي إسناده سليمان بن عثمان ،

(٧١) أخرجه البخاري (١٦٣/٤ رقم ١٩٣٦) ، ورقم (١٩٣٧) ، ٢٦٠٠ ، ٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧ ، ٦١٦٤ ، ٦٧٠٩ ، ٦٧١٠ ، ٦٧١١ ، ٦٨٢١ ، ومسلم (٧٨١/٢ رقم ١١١١) . ومالك في الموطأ (٢٩٦/١ - ٢٩٧) ، وأبو داود (٧٨٣/٢ رقم ٢٣٩٠) ، والترمذي (١٠٢/٣ رقم ٧٢٤) .
(٧٢) أخرجه البخاري (١٦١/٤ رقم ١٩٣٥) ، ومسلم (٧٨٣/٢ رقم ١١١٢) . وأبو داود (٧٨٦/٢ رقم ٢٣٩٤) .

(٧٣) إذا صح هذا الحديث فهو مجمل وقد نيته الروايات الأخرى ، أنه أفطر بالجماع ، ثم إن قياس الأكل والشرب على الجماع غير صحيح ، والقياس في العبادات باطل أصلا ، وليس للقاتلين بوجوب الكفارة على المفطر بغير الجماع دليل صحيح ، والأصل عدم الوجوب إلا بدليل ، فالحق أن الكفارة لا تجب إلا على من أفطر بالجماع فقط ، كما ذهب إليه الشافعي وغيره من أهل العلم .

(٧٤) البخاري (١٩٨/٤ رقم ١٩٥٧) ، ومسلم (٧٧١/٢ رقم ١٠٩٨) ، ومالك في الموطأ (٢٨٨/١) ، والترمذي (٨٢/٣ رقم ٦٩٩) . وأحمد (٣٣١/٥) والدارمي (٧/٢) (٧٥) في المسند (١٧٢/٥) .

قال أبو حاتم : مجهول . وقد ثبت في الصحيحين^(٧٦) وغيرهما من حديث
زيد بن ثابت أنه كان بين تسحره ﷺ ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين
آية ، وفي الباب أحاديث كثيرة * .

(٧٦) البخاري (١٣٨/٤ رقم ١٩٢١) ، ومسلم (٧٧١/٢ رقم ١٠٩٧) والترمذي (٨٤/٣ رقم ٧٠٣) ،
والنسائي (١٤٣/٤) .

□ الفصل الثالث □

قضاء الصوم

[من أفطر لعذر شرعي وجب عليه القضاء]

(يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ أَنْ يَقْضِيَ) كالمسافر والمريض ، وقد صرح بذلك القرآن الكريم ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٧٧) وقد ورد في الحائض حديث معاذة عن عائشة^(٧٨) وقد تقدم ذكره والنفساء مثلها .

[الفطر للمسافر رخصة]

(وَالْفِطْرُ لِلْمُسَافِرِ وَنَحْوِهِ رُخْصَةٌ ؛ إِلَّا أَنْ يَخْشَى التَّلَفَ ، أَوْ الضَّعْفَ عَنِ الْقِتَالِ فَعَزِيمَةٌ) الأحاديث في ذلك كثيرة منها : قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « إِنْ شَعَتْ فَصُمُّ وَإِنْ شَعَتْ فَأَفْطَرْ » لما سأله حمزة بن عمرو الأسلمي عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين^(٧٩) من حديث عائشة ، وفيه دليل على تفويض الفطر في الصوم وعدمه إلى المسافر ، ومن حمله على صوم التطوع فلم يصب ، فإنه عند

(٧٧) البقرة الآية (١٨٤) .

(٧٨) أخرجه البخاري (٤٢١/١ رقم ٣٢١) مع الفتح ، ومسلم (٢٦٥/١ رقم ٣٣٥) من حديث عائشة بلفظ « فَنُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصِّيَامِ ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ » .

(٧٩) البخاري (١٧٩/٤ رقم ١٩٤٣) ، ومسلم (٧٨٩/٢ رقم ١١٢١) .

قلت : وأخرجه أحمد (٤٦/٦) ، والدارمي (٩—٨/٢) .

والترمذي (٩١/٣ رقم ٧١١) ، والنسائي (١٨٧/٤) .

وابن ماجه (٥٣١/١ رقم ١٦٦٢) ، والبيهقي (٢٤٣/٤) .

أبي داود^(٨٠)، والحاكم^(٨١) وصححه أنه قال : « ربما صادفني هذا الشهر » يعني رمضان . وأما حديث أنه قيل له صلى الله عليه وسلم أن جماعة لم يفطروا في سفر من أسفاره فقال : « أولئك العصاة »^(٨٢) فذاك لانه ﷺ قد كان أمرهم بالإفطار في ذلك اليوم بخصوصه ، فسامهم عصاة لمخالفة أمره لا لمجرد الصوم في السفر ، وأما حديث : « ليس من البر ، الصيام في السفر » وهو متفق عليه^(٨٣) ، ففي رواية زادها النسائي^(٨٤) في هذا الحديث : « عليكم برخص الله التي رخص لكم فاقبلوا » فالتصريح بالرخصة مشعر بأن الصوم عزيمة وهو المطلوب ،

وأما ما روي^(٨٥) بلفظ : « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » فقد صحح جماعة من الحفاظ وقفه على عبد الرحمن بن عوف ، ولا حجة في ذلك .

وفي الصحيحين^(٨٥) من حديث أنس : « كنا نسافر مع رسول الله ﷺ فلم يُعَب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم » .

وأخرج مسلم^(٨٦) وغيره عن حمزة بن عمرو الأسلمي « أنه قال يارسول الله : أجد مني قوة على الصوم ، فهل علي جناح ؟ فقال : هي رخصة من الله تعالى ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » .

(٨٠) في السنن (٧٩٤/٢ رقم ٢٤٠٣) . (٨١) في المستدرک (٤٣٣/١) .

(٨٢) وهو جزء من حديث جابر بن عبد الله أخرجه مسلم (٧٨٥/٢ رقم ١١١٤/٩٠) .

والترمذي (٨٩/٣ رقم ٧١٠) ، والنسائي (١٧٧/٤) والطحاوي في شرح المعاني (٦٥/٢) والبيهقي (٢٤١/٤) .

(٨٣) البخاري (١٨٣/٤ رقم ١٩٤٦) ، ومسلم (٧٨٦/٢ رقم ١١١٥/٩٢) . من حديث جابر بن عبد الله .

(٨٤) في السنن (١٧٦/٤ رقم ٢٢٥٨) .

(*) أخرجه ابن ماجه (٥٣٢/١ رقم ١٦٦٦) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف ؛

قال : قال رسول الله ﷺ « صائم رمضان في السفر ، كالمفطر في الحضر » . وهو حديث منكر .

انظر الضعيفة للألباني رقم (٤٩٨) .

(٨٥) البخاري (١٨٦/٤ رقم ١٩٤٧) ، ومسلم (٧٨٧/٢ رقم ١١١٨) .

(٨٦) في صحيحه (٧٩٠/٢ رقم ١١٢١) ، ومالك في الموطأ (٢٩٥/١ رقم ٢٤) ، والطيالسي (١٨٩/١) رقم ٩٠٧

منحة المعبود ، وأحمد (٤٩٤/٣) ، والحاكم (٤٣٣/١) ، والبيهقي (٢٤٣/٤) ، والنسائي

(١٨٧/٤) ، وأبو داود (٧٩٣/٢ رقم ٢٤٠٢) .

وفي الصحيحين^(٨٧) من حديث جابر قال : كان رسول الله ﷺ في سفر ، فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه فقال : ما هذا ؟ فقالوا : صائم . فقال : ليس من البر الصوم في السفر .

وأخرج مسلم^(٨٨) ، وأحمد^(٨٩) وأبو داود^(٩٠) من حديث أبي سعيد قال : « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام قال : فنزلنا منزلاً . فقال رسول الله ﷺ : إنكم قد دثوئتم من عدوكم ، والفطر أقوى لكم ، فكانت رخصة ، فمننا من صام ، ومننا من أفطر ، ثم نزلنا منزلاً آخر فقال : إنكم مُصَبَّحُو عدوكم ، والفطر أقوى لكم فأفطروا فكانت عزيمة ، ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله ﷺ في السفر » وقد ذهب إلى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور .

وروى عن بعض الظاهرية ، وهو محكي عن أبي هريرة ، أن الفطر في السفر واجب ، وأن الصوم لا يجزئ . والمراد بنحو المسافر الحبل والمرضع لما أخرجه أحمد^(٩١) ، وأهل السنن^(٩٢) وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبي^(٩٣)

(٨٧) أخرجه البخاري (١٨٣/٤) رقم ١٩٤٦ ، ومسلم (٧٨٦/٢) رقم ١١١٥ .

قلت : وأخرجه الطيالسي في منحة المعبود (١٨٩/١) رقم ٩١٠ .

وأحمد في المسند (٢٩٩/٣) ، والدارمي (٩/٢) ، وأبو داود (٧٩٦/٢) رقم ٢٤٠٧ ، والنسائي (١٧٥/٤) ، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٥٩/٧) ، والبيهقي (٢٤٢/٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٢/٢) .

(٨٨) في صحيحه (٧٨٩/٢) رقم ١١٢٠ .

(٩٠) في السنن (٧٩٥/٢) رقم ٢٤٠٦ .

(٩٢) أبو داود (٧٩٦/٢) رقم ٢٤٠٨ ، والنسائي (١٨٠/٤) رقم ٢٢٧٥ ، والترمذي (٩٤/٣) رقم ٧١٥ ، وابن ماجه (٥٣٣/١) رقم ١٦٦٧ .

وقال الترمذي : حديث حسن ، ولا تعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد . وقال عبد القادر الأرناؤوط في تخرج جامع الأصول (٤١٠/٦) وهو حديث صحيح .

(٩٣) هو أنس بن مالك الكعبي ، من بني كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، وهو صحابي ، وليس له رواية عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث - كما ذكر الترمذي - وبعضهم يذكر في نسبه القشيري يذهبون إلى أن قشيراً هو ابن كعب بن ربيعة ، وأنس بن مالك في الرواة خمسة =

« أن رسول الله ﷺ قال : إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم ، وشطر الصلاة ، وعن الحَبَلَى والمرْضِع الصوم » .

[من مات وعليه صوم صام عنه وليه]

(وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ) لحديث عائشة في الصحيحين^(٩٤) وغيرهما « أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » وقد زاد البزار^(٩٥) لفظ « إن شاء » .

قال في مجمع الزوائد^(٩٦) : وإسناده حسن ، وبه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية وأبو ثور والأوزاعي وأحمد بن حنبل .

قال البيهقي في الخلافيات : هذه السنة ثابتة ، لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها . وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب صوم الولي عن وليه .

وقال في الحجة^(٩٧) : « ولا اختلاف بين قوله ﷺ : « من مات وعليه صوم ،

نفر :

١ - أنس بن مالك بن النضر الأنصاري ، خادم رسول الله ﷺ وهو المراد في أكثر الأحاديث عند إطلاق اسم أنس .

٢ - ثم أنس بن مالك الكعبي ، وهو الذي في حديثنا ، وهذان صحابيَان .

٣ - وأنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، والد الإمام مالك بن أنس وهو تابعي .

٤ - ثم أنس بن مالك الصيرفي ، شيخ خلاد بن يحيى .

٥ - وأنس بن مالك شيخ لأبي داود الطيالسي ، وهذان متأخران يرويان عن التابعين . [جامع الأصول تحقيق وتخرّيج عبد القادر الأرناؤوط (٤٠٧/٦) التعليقة (٢)] .

(٩٤) البخاري في صحيحه (١٩٢/٤) رقم (١٩٥٢) مع الفتح .

ومسلم (٨٠٣/٢) رقم (١١٤٧) ، وأحمد في المسند (٦٩/٦) ، وأبو داود (٧٩١/٢) رقم (٢٤٠٠) ، والبيهقي (٢٥٥/٤) .

(٩٥) في كشف الأستار عن زوائد البزار (٤٨١/١) رقم (١٠٢٣) .

(٩٦) (١٧٩/٣) .

(٩٧) (٥٤/٢) .

صام عنه وليه «^(٩٨) وقوله فيه أيضاً : « فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً »^(٩٩) إذ يجوز أن يكون كل من الأمرين مجزئاً .

قال ابن القيم في إعلام الموقعين^(*) : « وصح عنه عليه السلام أنه قال : « من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه » فطائفة حملت هذا على عمومته وإطلاقه وقالت : يصام عنه النذر ، والفرض ، وأبت طائفة ذلك وقالت : لا يصام عنه نذر ، ولا فرض .

وفصلت طائفة فقالت : يصام النذر دون الفرض الأصلي ، وهذا قول ابن عباس وأصحابه والإمام أحمد وأصحابه وهو الصحيح ، لأن فرض الصيام جار مجرى الصلاة ، فكما لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يسلم أحد عن أحد ؛ فكذلك الصيام ، وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين ، فيقبل قضاء الولي له كما يقضي دينه ، وهذا محض الفقه ، وطردها أنه لا يحج عنه ، ولا يزكي عنه ؛ إلا إذا كان معذوراً بالتأخير ، كما يطعم الولي عمن أفطر في رمضان لعذر ، فأما المفطر من غير عذر أصلاً ؛ فلا ينفعه أداء غيره عنه لفرائض الله تعالى التي فرط فيها ، وكان هو المأمور بها ابتلاء ، وامتحاناً دون الولي ، فلا ينفع توبة أحد عن أحد ، ولا إسلامه عنه ، ولا أداء الصلاة عنه ، ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات والله تعالى أعلم .

أقول : الظاهر - والله أعلم - أنه يجب على الولي أن يصوم عن قريبه الميت إذا كان عليه صوم ، سواء أوصى أو لم يوص ، كما هو مدلول الحديث ، ومن زعم خلاف ذلك فليأت بحجة تدفعه^(١٠٠) .

(٩٨) أخرجه البخاري (٤/ ١٩٢ رقم ١٩٥٢) ، ومسلم (٢/ ٨٠٣ رقم ١١٤٧) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٩٩) أخرجه الترمذي (٣/ ٩٦ رقم ٧١٨) ، وابن ماجه (١/ ٥٥٨ رقم ١٧٥٧) .

من حديث ابن عمر وهو حديث ضعيف ضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (رقم ٣٨٩) .

(*) لم أعثر عليه الآن .

(١٠٠) سياق الأحاديث الواردة في الصيام عن الميت يدل على إباحة ذلك للولي برأ بالميت ، لا وجوباً على

الولي ويقوي هذا الظاهر رواية البزار التي ذكرها الشارح وفيها زيادة « إن شاء » ولم يرد في شيء =

[يُكْفَرُ الْكَبِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ]

(وَالْكَبِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ يُكْفَرُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِإِطْعَامِ مِسْكِينٍ)
 لحديث سلمة بن الأكوع الثابت في الصحيحين^(١٠١) وغيرهما قال : لما نزلت هذه
 الآية ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾^(١٠٢) كان من أراد أن يُفطر
 يفتدي ، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها .

وأخرج هذا الحديث أحمد^(١٠٣) وأبو داود^(١٠٤) عن معاذ بنحو ما تقدم وزاد « ثم
 أنزل الله ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾^(*) فأثبت الله صيامه على المقيم
 الصحيح ، ورخص فيه للمريض والمسافر ، وأثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع
 الصيام . »

وأخرج البخاري^(١٠٥) ، عن ابن عباس أنه قال : « ليست هذه الآية منسوخة
 هي للشيخ الكبير ، والمرأة الكبيرة ، لا يستطيعان أن يصوما ؛ فيطعمان مكان كل
 يوم مسكيناً . »

وأخرج أبو داود^(١٠٦) ، عن ابن عباس أنه قال : « أثبت للحلي والمرضع أن
 يفطرا ؛ ويطعما كل يوم مسكيناً . »

= من السنة ما يدل على الوجوب فمن ادعاه طولب بالدليل ، لأن الأصل براءة الذمة ، وأن المكلف
 غير ملزم بأداء ما ثبت في ذمة غيره إلا بدليل صريح والله أعلم .

(١٠١) البخاري (١٨١ رقم ٤٥٠٧) ، ومسلم (٨٠٢/٢ رقم ١١٤٥) .
 وأبو داود (٧٣٧/٢ رقم ٢٣١٥) ، والترمذي (١٦٢/٣ رقم ٧٩٨) ، والنسائي (١٩٠/٤ رقم
 ٢٣١٦) .

(١٠٢) البقرة الآية (١٨٤) .

(١٠٣) في المسند (٢٤٦/٥-٢٤٧) .

(١٠٤) في السنن (٣٤٧/١ رقم ٥٠٧) .

(*) الآية (١٨٥) من سورة البقرة .

(١٠٥) في صحيحه (١٧٩/٨ رقم ٤٥٠٥) مع الفتح .

(١٠٦) في السنن (٧٣٨/٢ رقم ٢٣١٧) .

وأخرج الدارقطني^(١٠٧)، والحاكم^(١٠٨) وصحاحه عن ابن عباس أنه قال :
« رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ، ولا قضاء عليه »
وهذا من ابن عباس تفسير لما في القرآن ، مع ما فيه من الإشعار بالرفع ، فكان
ذلك دليلاً على أن الكفارة ، هي إطعام مسكين عن كل يوم .

أقول : لم يثبت في الكفارة على من لم يطق الصوم شيء من المرفوع في شيء
من كتب الحديث ، وليس في الكتاب العزيز ما يدل على ذلك ، لأن قوله تعالى :
﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾^(١٠٩) إن كانت منسوخة ، كما ثبت عن
سلمة بن الأكوع عند أهل الأمهات كلهم : « أنها كانت في أول الإسلام ، فكان
من أراد أن يفطر يفتدي ؛ حتى نسختها الآية التي بعدها وهي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ
شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾^(*) .

ومثل ذلك روي عن معاذ بن جبل أخرجه أحمد^(١١٠) ، وأبو داود^(١١١) ، ومثله
عن ابن عمر أخرجه البخاري^(١١٢) ، فالمنسوخ ليس بحجة بلا خلاف ، وإن كانت
محكمة كما رواه أبو داود^(١١٣) عن ابن عباس ، فظاهرها جواز ترك الصوم لمن كان
مطيقاً غير معذور ، ووجوب الفدية عليه ، وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون ،
وأما قول ابن عباس المتقدم فكلام غير مناسب لمعنى الآية ؛ لأنها في المطيقين ، لا
فيمن لا يستطيع أن يصوم كما قال ، وكذلك ما رواه عنه أبو داود أنها أثبتت للحبلى
والمرضع ، فإنه يدل على أنها منسوخة فيما عداهما ، فعلى كل حال ، ليس في الآية
دليل على وجوب الإطعام على من ترك الصوم وهو لا يطيقه ، وهو محل النزاع ،
وإذا لم يوجد دليل في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله ، فليس في غيرهما أيضاً ما
يدل على ذلك ، فالحق عدم وجوب الإطعام ، وقد ذهب إليه جماعة من السلف
منهم : مالك ، وأبو ثور ، وداود ، وكذا لا فدية على من حال عليه رمضان وعليه

(١٠٧) في السنن (٢/٢٠٥ رقم ٦) .

(١٠٨) في المستدرک (١/٤٤٠) وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي .

(١٠٩) في صحيحه (٨/١٨٠ رقم ٤٥٠٦) .

رمضان أو بعضه ولم يقضه ؛ لأنه لم يثبت في ذلك شيء صح رفعه ، وغاية ما فيه آثار عن جماعة من الصحابة من أقوالهم ، وليس بحجة على أحد ، ولا تعبد الله بها أحداً من عباده ، والبراءة الأصلية مستصحة ، فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح ، وقد ذهب إلى هذا النخعي ؛ وأبو حنيفة وأصحابه .

وأما التفريق في قضاء رمضان ، فقد أخرج الدارقطني ^(١١٠) من حديث ابن عمر : « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال : إن شاء فرقه ، وإن شاء تابعه » وفي إسناده سفيان بن بشر ^(١١١) وقد ضعفه بعضهم ،

وقال ابن الجوزي : ما علمنا أحداً طعن فيه ثم صحح الحديث ، ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من التخيير قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(١١٢) وهذه العدة تصدق على ما كان مجتمعاً ومتفرقاً ؛ لأنه يحصل من كل واحد منهما عدة ، والبراءة الأصلية قاضية بعدم التعبد بما هو أشق ما يصدق عليه معنى الآية دون ما هو أخف ، وأما ما يروى من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ، ولا يقطعه » كما أخرجه الدارقطني ^(١١٣) من حديث أبي هريرة ، ففي إسناده عبد الرحمن بن إبراهيم القاص ، وقد ضعفه جماعة من الأئمة ، وقال البيهقي : لا يصح ، وأنكره أبو حاتم على عبد الرحمن ، وأما ابن القطان فقال : لم يأت من ضعفه بحجة . انتهى . ولكنه مع ذلك لا ينتهز للنقل عن مجرد البراءة الأصلية ، فضلاً عما عضدها . *

(١١٠) في السنن (١٩٣/٢) رقم (٧٤) .

(١١١) قال ابن الجوزي : ما علمنا أحداً طعن في سفيان بن بشر والحديث صحيح . التعليق المغني (١٩٤/٢) .

(*) الآية (١٨٤ ، ١٨٥) من سورة البقرة .

(١١٢) في السنن (١٩٢/٢) رقم (٥٩) .

وأورده الذهبي في الميزان (٥٤٥/٢) رقم (٤٨٠٣) .

واعتبره من مناكير عبد الرحمن بن إبراهيم القاص .

□ الباب الثاني □

باب صَوْمِ التَّطَوُّعِ

□ الفصل الأول : ما يستحب صيامه □

(١)

[صيام ست أيام من شوال]

(يُسْتَحَبُّ صِيَامُ سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ) لحديث « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال ، فذاك صيام الدهر » أخرجه مسلم^(١١٣) وغيره من حديث أبي أيوب . وفي الباب أحاديث^(١١٤) .

قال في الحجة البالغة^(١١٥) : « والسر في مشروعيتها ، أنها بمنزلة السنن الرواتب في الصلاة ، تكمل فائدتها بالنسبة إلى أمزجة لم تتأَم فائدتها بهم ، وإنما خص في بيان الفضيلة التشبه بصوم الدهر ، لأن من القواعد المقررة ، أن الحسنه بعشر أمثالها ، وبهذه الستة يتم الحساب » : انتهى .

أقول : ظاهر الحديث أنه يكفي صيام ست من شوال ، سواء كانت من أوله ، أو من أوسطه ، أو من آخره ، ولا يشترط أن تكون متصلة به لا فاصل بينها وبين

(١١٣) في صحيحه (٨٢٢/٢) رقم (١١٦٤) .

قلت : وأخرجه أبو داود (٨١٢/٢) رقم (٢٤٣٣) ، والترمذي (١٣٢/٣) رقم (٧٥٩) ، وابن ماجه (٥٤٧/١) رقم (١٧١٦) ، وأحمد (٤١٧/٥) ، والدارمي (٢١/٢) ، والبيهقي (٢٩٢/٤) ، والطيالسي في منحة المعبود (١٩٧/١) رقم (٩٤٨) .

(١١٤) منها : حديث ثوبان : أخرجه أحمد (٢٨٠/٥) ، والدارمي (٢١/٢) ، وابن ماجه (٥٤٧/١) رقم (١٧١٥) والبيهقي (٢٩٣/٤) . وهو حديث صحيح انظر الإرواء (١٠٧/٤) وقال : راجع الشواهد في « الترغيب » و « مجمع الزوائد » .

(١١٥) (٥٥/٢) .

رمضان إلا يوم الفطر وإن كان ذلك هو الأولى ، ولأن الاتباع وإن صدق على جميع الصور ، فصدقه على الصورة التي لم يفصل فيها بين رمضان ، وبين الست إلا يوم الفطر الذي لا يصح صومه لا شك أنه أولى ، وأما أنه لا يحصل الأجر إلا لمن فعل كذلك فلا ، لأن من صام ستاً من آخر شوال فقد أتبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك ، وذلك هو المطلوب .

(٢)

[صيام تسع ذي الحجة]

(وَتَسَعُ ذِي الْحِجَّةِ) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند أحمد^(١١٦) ، والنسائي^(١١٧) قالت : « أَرْبَعٌ لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ صِيَامَ عَاشُورَاءَ ، وَالْعَشْرُ ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ » .

وأخرجه أبو داود^(١١٨) بلفظ : « كان يصوم تسع ذي الحجة ، ويوم عاشوراء ، وثلثة أيام من كل شهر ، وأول اثنين من الشهر والخميس » .

وقد أخرج مسلم^(١١٩) عن عائشة أنها قالت : « ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صائماً في العَشْرِ قَطُّ » .

وفي رواية^(١٢٠) : « لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ قَطُّ » وعدم رؤيتها وعلمها لا يستلزم العدم ، وأكد التسع يوم عرفة ،

(١١٦) في المسند (٢٨٧/٦) .

(١١٧) في السنن (٢٢٠/٤) رقم ٢٤١٦ وفي سننه أبو إسحاق الأشجعي الكوفي ، وهو مجهول .

(١١٨) في السنن (٨١٥/٢) رقم ٢٤٣٧ . قال الحافظ المنذري في مختصر السنن (٣٢٠/٣) رقم ٢٣٢٧ :

« واختلف على هنيذة بن خالد في إسناده ، فروى عنه كما أورده وروى عنه عن حفصة ، زوج النبي ﷺ ، وروى عن أمه ، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ مختصراً » .

وقال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تخریج جامع الأصول (٣٢٠/٦) : وهو حديث حسن .

(١١٩) في صحيحه (٨٣٣/٢) رقم ١١٧٦/٩ . (١٢٠) لمسلم (٨٣٣/٢) رقم ١١٧٦/١٠ .

وقد ثبت في صحيح مسلم^(١٢١) وغيره من حديث أبي قتادة قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : صومُ يومِ عَرَفَةَ يُكْفِّرُ سنتين ، ماضية ومستقبله ، وصومُ يومِ عاشوراء يُكْفِّرُ سنة ماضية » .

(٣)

[صيام شهر المحرم]

(و) أما صيام شهر (مُحَرَّم) فلحديث أبي هريرة عند مسلم^(١٢٢) ، وأحمد^(١٢٣) ، وأهل السنن^(١٢٤) : « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل ؟ فقال : شهر الله المحرم » وآكده يوم عاشوراء ، لما ورد فيه من الأحاديث الثابتة في الصحيحين^(١٢٥) ، وغيرهما عن جماعة من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله صامه وأمر بصيامه ثم قال : « هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء صام ، ومن شاء فليفطر » وقد تقدم أنه يكفر سنة ماضية .

وثبت في مسلم^(١٢٦) وغيره ، أنه لما أمر بصيامه قالوا يارسول : إنَّه يومٌ يعظمه اليهود والنصارى ، فقال : « إذا كانَ العامُ المُقْبِلُ إن شاء الله صُمْنَا التاسع ، فلم يأتِ العامُ المُقْبِلُ حتى تُوفي رسولُ الله صلى الله عليه وآله » .

(١٢١) في صحيحه (٨١٨/٢ ، ٨١٩ رقم ١٩٦ ، ١٩٧/١٦٦٢) .

وأحمد (٣٠٨/٥) ، وأبو داود (٨٠٧/٢ رقم ٢٤٢٥) ، والترمذي (١٢٤/٣ رقم ٧٤٩) ، وابن ماجه (٥٥١/١ رقم ١٧٣٠) ، والبيهقي (٢٨٣/٤) .

(١٢٢) في صحيحه (٨٢١/٢ رقم ١١٦٣) .

(١٢٣) في المسند (٣٤٤/٢) .

(١٢٤) أبو داود (٨١١/٢ رقم ٢٤٢٩) ، والترمذي (١١٧/٣ رقم ٧٤٠) ، وابن ماجه (٥٥٤/١ رقم ١٧٤٢) والنسائي (٢٠٦/٣ رقم ١٦١٣) .

(١٢٥) أخرجه البخاري (٢٤٤/٤ رقم ٢٠٠١) ، ومسلم (٧٩٢/٢ رقم ١١٢٥) من حديث عائشة . وأخرجه البخاري (٢٤٤/٤ رقم ٢٠٠٣) ، ومسلم (٧٩٥/٢ رقم ١١٢٩) . من حديث معاوية ابن أبي سفيان .

(١٢٦) في صحيحه (٧٩٧/٢ رقم ١١٣٤) . وأبو داود (٨١٨/٢ رقم ٢٤٤٤) ، والبيهقي (٢٨٧/٤) .

قلت : « وعليه أهل العلم ، واستحب أكثرهم أن يصوم التاسع والعاشر .

وفي العالمكيرية : ويكره صوم يوم عاشوراء مفرداً^(١٢٧) » . انتهى . وفي الباب أحاديث أخرى أوردها الشيخ عبد الحق الحنفي الدهلوي فيما ثبت من السنة في أيام السنة .

أقول : أما شهر المحرم ، فلا ريب أنه قد خصه دليل صحيح ناطق ؛ بأنه أفضل الصيام المتطوع به ، ولم يعارضه في هذه الأفضلية إلا ما قيل في صوم يوم عرفة ، وقد ذكر الجمع الماتن - رحمه الله - في شرح المنتقى^(١٢٨) .

(٤)

[صيام شهر شعبان]

(وَشَعْبَان) لحديث أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان ، يصلُّ به رمضان » أخرجه أحمد^(١٢٩) ، وأهل السنن^(١٣٠) ، وحسنه الترمذي .

وفي الصحيحين^(١٣١) من حديث عائشة : « ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان ، كان يصومه إلا قليلاً ؛ بل كان يصومه كله » .
وفي لفظ : « وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان » .

(١٢٧) المسوى شرح الموطأ للدهلوي (٣٠٦/١) .

قلت : الأصل تأكيد استحباب صوم يوم عاشوراء مفرداً ومقروناً ، لم يرد دليل على كراهة صومه مفرداً .

(١٢٨) (٢٤٣/٤) .

(١٢٩) في المسند ٣١١/٦ .

(١٣٠) أبو داود ٧٥٠/٢ رقم ٢٣٣٦ ، والترمذي ١١٣/٣ رقم ٧٣٦ .

والنسائي (٢٠٠/٤) ، وابن ماجه ٥٢٨/٤ رقم ١٦٤٨ .

وهو حديث صحيح . صححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢٧٦/١) رقم ١٣٣٦ .

(١٣١) البخاري في صحيحه (٢١٣/٤) رقم ١٩٦٩ ، ومسلم (٨١١/٢) رقم ١١٥٦/١٧٦ .

[صيام الاثنين والخميس]

(وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) لحديث عائشة : « أن النبي ﷺ كان يتحرى صيام الاثنين ، والخميس » أخرجه أحمد^(١٣٢) ، والترمذي^(١٣٣) وصححه ، والنسائي^(١٣٤) ، وابن ماجه^(١٣٥) ، وابن حبان^(١٣٦) وصححه . وأخرج نحوه أبو داود^(١٣٧) من حديث أسامة بن زيد . وأخرجه أيضاً النسائي^(١٣٨) ، وفي إسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة^(١٣٩) .

وأخرج أحمد^(١٤٠) والترمذي^(١٤١) من حديث أبي هريرة : « أن النبي ﷺ قال : تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلَّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ ، فَأَحَبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي ؛ وَأَنَا صَائِمٌ » . وفي صحيح مسلم^(١٤٢) : « أن النبي ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين فقال : ذاك يوم وُلِدْتُ فِيهِ ، وَأُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ » .

-
- (١٣٢) في المسند (٨٠/٦ ، ٨٩ ، ١٠٦) .
 (١٣٣) في السنن (١٢١/٣) رقم (٧٤٥) وقال : حديث حسن غريب من هذا الوجه .
 (١٣٤) في السنن (٢٠٢/٤) رقم (٢٣٦٠) .
 (١٣٥) في السنن (٥٥٣/١) رقم (١٧٣٩) .
 (١٣٦) عزاه إليه ابن حجر في التلخيص (٢١٤/٢) رقم (٩٣٥) ، وقال : « وأعله ابن القطان الراوي عنها وإنه مجهول ، وأخطأ في ذلك فهو صحابي » . اهـ .
 وقد صحح الحديث الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢٩٠/١) رقم (١٤١٤) .
 (١٣٧) في السنن (٨١٤/٢) رقم (٢٤٣٦) .
 (١٣٨) في السنن (٢٠١/٤ - ٢٠٢) .
 (١٣٩) وأخرجه في صحيحه (٢٩٩/٣) رقم (٢١١٩) وقال الألباني : إسناده ضعيف ، ولكن يشهد له ما بعده . قلت : كحديث أبي هريرة ، وحديث عائشة .
 (١٤٠) في المسند (٢٦٨/٢) .
 (١٤١) في السنن (١٢٢/٣) رقم (٧٤٧) وقال : حديث حسن غريب .
 (١٤٢) في صحيحه (٨٢٠/٢) رقم (١١٦٢/١٩٨) .

[صيام أيام البيض]

(وأيام البيض) لحديث أبي قتادة عند مسلم^(١٤٣) وغيره قال : « قال رسول الله ﷺ : ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ » .

وأخرج أحمد^(١٤٤) ، والنسائي^(١٤٥) ، والترمذي^(١٤٦) ، وابن حبان^(١٤٧) وصححه من حديث أبي ذر قال : « قال رسول الله ﷺ : إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً ، فَصَمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ » وفي الباب أحاديث^(١٤٨) .

قال في الحجة البالغة^(١٤٩) : « وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الأيام فورد : « يا أبا ذر » الخ ... وورد كان يصوم من الشهر السبت ، والأحد والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس .

وورد من غرة كل شهر ثلاثة أيام . وورد أنه أمر أم سلمة بثلاثة أولها الاثنين ، والخميس ، ولكل وجه » . انتهى .

(١٤٣) في صحيحه (١١٨/٢) رقم (١١٦٢) .

قلت : وأخرجه النسائي (٢٠٧/٤) ، وأبو داود (٨٠٨/٢) رقم (٢٤٢٥) .

(١٤٤) في المسند (١٦٢/٥) .

(١٤٥) في السنن (٢٢٢/٤—٢٢٤) .

(١٤٦) في السنن (١٣٤/٣) رقم (٧٦١) وقال : هذا حديث حسن .

(١٤٧) في موارد الظمان (ص ٢٣٥ رقم ٩٤٣) .

حديث أبي ذر حديث حسن انظر الإرواء (١٠٢/٤) .

(١٤٨) منها حديث جرير بن عبد الله - رضي الله عنهما - الذي أخرجه النسائي ، (٢٢١/٤) رقم (٢٤٢٠) وهو حديث حسن .

ومنها : حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - الذي أخرجه النسائي : (١٩٨/٤) رقم (٢٣٤٥) وإسناده حسن .

(١٤٩) (٥٥/٢) .

[صوم يوم وإفطار يوم أفضل التطوع]

(وَأَفْضَلُ التَّطَوُّعِ صَوْمُ يَوْمٍ ، وَإِفْطَارُ يَوْمٍ) لحديث عبد الله بن عمرو في الصحيحين^(١٥٠) وغيرهما : « أن رسول الله ﷺ قال : صُمْ في كل شهر ثلاثة أيام . قلت : فأني أقوى من ذلك ، فلم يزل يرفعي حتى قال : صُمْ يَوْمًا ، وَأَفْطِرْ يَوْمًا ، فإنه أفضل الصيام ، وهو صوم أخي داود عليه السلام . »

قال في الحجة البالغة^(١٥١) : « واختلفت سنن الأنبياء عليهم السلام في الصوم ، فكأن نوح عليه السلام يصوم الدهر ، وكان داود عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وكان عيسى عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يومين أو أياما ، وكان النبي ﷺ في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ، ويفطر حتى يقال لا يصوم ، ولم يكن يستكمل صيام شهر إلا رمضان ، وذلك أن الصيام ترياق ، والترياق لا يستعمل إلا بقدر المرض ، وكان قوم نوح عليه السلام شديدي الأمزجة ، حتى روي عنهم ما روي ، وكان داود عليه السلام ذا قوة ورزانة ، وهو قوله ﷺ : « وكان لا يَفْرُ إذا لاقى »^(*) وكان عيسى عليه السلام ضعيفاً في بدنه فارغاً لا أهل له ولا مال ، فاختر كل واحد ما يناسب الحال .. وكان نبينا ﷺ عارفاً بفوائد الصوم والإفطار ، مطلعاً على مزاجه وما يناسبه ، فاختر بحسب مصلحة الوقت ما شاء »

(١٥٠) البخاري (٢٢٤/٤ رقم ١٩٨٠) مع الفتح ، ومسلم (٨١٧/٢ رقم ١١٥٩/١٩١) . بألفاظ متعددة .

(١٥١) (٥٥-٥٤/٢) .

(*) البخاري (٢٢١/٤ رقم ١٩٧٧) مع الفتح ، ومسلم (٨١٤/٢ رقم ١١٥٩/١٨٦) . من حديث

عبد الله بن عمرو بن العاص .

[الفصل الثاني : ما يكره صومه]

(١)

[صوم الدهر]

(وَيُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ) لحديث عبد الله بن عمرو قال : « قال رسول الله ﷺ : لا صام من صام الأبد » وهو في الصحيحين^(١٥٢) ، وغيرهما .
وأخرج أحمد^(١٥٣) ، وابن حبان^(١٥٤) ، وابن خزيمة^(١٥٥) ، والبيهقي^(١٥٦) وابن أبي شيبه^(١٥٧) من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا ، وقبض كفه » .

ولفظ ابن حبان : « ضيقت عليه جهنم هكذا ، وعقد تسعين » ورجاله رجال الصحيح . وهذه الأحاديث من أعظم الأدلة الدالة على أن صوم الدهر مخالف لهديه ﷺ ، لأنه نزل صوم صائم الدهر منزلة العدم في الحديث الأول ، وفي رواية : « لا صام من صام الدهر ، ولا أفطر » والحديث صحيح^(١٥٨) ، ويؤيده ما ثبت في الصحيحين^(١٥٢) وغيرهما من نهيه ﷺ لابن عمرو لما أراد أن يصوم الدهر وقال

(١٥٢) البخاري (٢٢١/٤) رقم ١٩٧٧ مع الفتح ، ومسلم (٨١٤/٢) رقم ١١٥٩/١٨٦ . من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

(١٥٣) في المسند (٤١٤/٤) .

(١٥٤) عزاه إليه ابن حجر في تلخيص الخبير (٢١٧/٢) .

(١٥٥) في صحيحه (٣١٣/٣) رقم ٢١٥٤ .

(١٥٦) في السنن الكبرى (٣٠٠/٤) .

(١٥٧) في المصنف (٧٨/٣) .

(١٥٨) أخرجه النسائي (٢٠٦/٤) من حديث عمران بن حصين ، صححه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في جامع الأصول (٣٥٣/٦) .

له : « لا تفعل » وقال لما بلغه عن المتكلفين في العبادة ، أنهم سألوا عن عبادته ﷺ فاستقلوها .

فقال أحدهم : أصوم ولا أفطر .

وقال الثاني : أقوم ولا أنام .

وقال الثالث : لا أنكح النساء .

فقال ﷺ : « أما أنا فأصوم وأفطر ، وأقوم وأنام ، وآتي النساء ، فمن رغب عن سنتي ؛ فليس مني » ^(١٥٩) .

وأما تقريره ﷺ لحزمة بن عمرو ، قال له يا رسول الله : إني أسرد الصوم ، أفأصوم في السفر ؟ قال : « إن شئت » كما أخرجه الشيخان ^(١٦٠) وغيرهما ، فليس فيه دليل على صوم الدهر ؛ لأن السرد يصدق بصوم أيام متتابعة وإن كانت بعض سنة فضلا عن أكثر منها .

ومن جملة الوعيد لمن صام الدهر ، حديث أبي موسى المتقدم ، وهذا وعيد شديد ، ومن زعم أنه ترغيب في صوم الدهر فلم يصب .

(٢)

[أفراد يوم الجمعة]

(وإفراد يوم الجمعة) لحديث جابر في الصحيحين ^(١٦١) وغيرهما : « أن النبي

(١٥٩) أخرجه البخاري (رقم ٤٧٧٦) . البغا .

ومسلم (رقم ١٤٠١) .

من حديث أنس بن مالك .

(١٦٠) تقدم تخريجه قريبا .

(١٦١) البخاري (٢٣٢/٤) رقم ١٩٨٤ .

ومسلم (٨٠١/٢) رقم ١١٤٣/١٤٦ .

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم الجمعة . وفي رواية : « أن يفرد بصوم » وفي الصحيحين^(١٦٢) من حديث أبي هريرة : « لا تصوموا يوم الجمعة إلا قبله يوم أو بعده يوم » وفي لفظ لمسلم^(١٦٣) « ولا تَخْصُوا ليلة الجمعة بقيامٍ من بين الليالي ، ولا تَخْصُوا يومَ الجمعة بصيامٍ من بين الأيام ، إلا أن يكون في صَوْمٍ يصُومُهُ أَحَدُكُمْ » وفي الباب أحاديث .

« قال الشافعي : يكره إفراد الجمعة .

وفي العالمكيرية يستحب صوم يوم الجمعة بانفراده »^(١٦٤).

أقول : الأحاديث الواردة بالنهي عنه ، وحقيقة النهي التحريم ؛ إذا لم يصم يوماً قبله ولا يوماً بعده . وما روي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أنه كان يصومه ، لا يصلح لجعله قرينة صارفة لوجهين :

الأول : أنه لم ينقل أنه كان يصومه منفرداً ؛ بل الظاهر أنه كان يصومه على غير الصفة التي نهانا عنها .

الثاني : أن فعله لا يعارض قوله الخاص بالأمة كما تقرر في الأصول ، وعلى فرض عدم الاختصاص لقوله بالأمة بل شموله له ولهم ، فهو مخصص له من العموم ، وذلك لا يصلح قرينة صارفة للنهي عن معناه الحقيقي .

(٣)

[إفراد يوم السبت]

(وَيَوْمَ السَّبْتِ) لحديث الصماء بنت بسر عند أحمد^(١٦٥) ، وأبي داود^(١٦٦) ،

(١٦٢) البخاري (٢٣٢/٤) رقم (١٩٨٥) ، ومسلم (٨٠١/٢) رقم (١١٤٤/١٤٧) .

(١٦٣) في صحيحه (٨٠٠/٢) رقم (١٤٨ (...)) .

(١٦٤) المسوى (٣٠٩/١) . (١٦٥) في المستد (٣٦٨/٦) .

(١٦٦) في السنن (٨٠٥/٢) رقم (٢٤٢١) وقال : هذا الحديث منسوخ .

والترمذي^(١٦٧)، وابن ماجه^(١٦٨)، وابن حبان^(١٦٩)، والحاكم^(١٧٠)، والطبراني^(١٧١)،
والبيهقي^(١٧٢)، وصححه ابن السكن^(١٧٣): « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم قال : لا تصوموا يوم السبت ؛ إلا فيما افترض عليكم ، فإن لم يجد أحدكم
إلا عود عنب أو لحاء شجر فليمضغه » .

(١٦٧) في السنن (٣/١٢٠ رقم ٧٤٤) وقال : حديث حسن .

(١٦٨) في السنن (١/٥٥٠ رقم ١٧٢٦) .

(١٦٩) في موارد الظمان (ص ٢٣٤ رقم ٩٤٠) من حديث عبد الله بن بسر المازني .

(١٧٠) في المستدرک (١/٤٣٥) وقال : صحيح على شرط البخاري .

(١٧١) في الكبير (٣/١٩٨ - مجمع الزوائد) من حديث أبي أمامة .

(١٧٢) في السنن الكبرى (٤/٣٠٢) .

(١٧٣) ذكر ذلك ابن حجر في التلخيص (٢/٢١٦ رقم ٩٣٨) .

كما صححه الألباني في الإرواء (٤/١١٨ رقم ٩٦٠) .

□ الفصل الثالث □

ما يحرم صومه

(١)

[صوم العيدين]

(وَيَحْرُمُ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ) لحديث أبي سعيد في الصحيحين^(١٧٤) ، وغيرهما عن رسول الله ﷺ : « أنه نهى عن صوم يومين : يوم الفطر ، ويوم النحر » وقد أجمع المسلمون على ذلك .

(٢)

[صوم أيام التشريق]

(وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ) لنيه ﷺ عن الصوم فيها ، كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة ، وقد سرد أحاديثه الماتن في شرح المتقى^(١٧٥) .

(٣)

[اسقبال رمضان بيوم أو يومين]

(وَاسْتِقبالُ رَمَضانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ) لحديث أبي هريرة في الصحيحين^(١٧٦) وغيرهما قال : « قال رسول الله ﷺ : لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ،

(١٧٤) البخاري (٧٠/٣) رقم ١١٩٧ مع الفتح ، ومسلم ٧٩٩/٢ رقم ٨٢٧/١٤٠ ، وأحمد (٤٦/٣) .

(١٧٥) وهو نيل الأوطار شرح متقى الأخبار (٢٦٢/٤-٢٦٣) .

(١٧٦) البخاري (١٢٧/٤) رقم ١٩١٤ ، ومسلم ٧٦٢/٢ رقم ١٠٨٢/٢١ .

إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصمه » .

ويؤيده حديث أبي هريرة أيضاً عند أصحاب السنن^(١٧٧) ، وصححه ابن حبان^(١٧٨) ، وغيره مرفوعاً بلفظ : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » وفي الباب أحاديث ، والخلاف طويل مبسوط في المطولات^(١٧٩)

أقول : وما زال الخلاف في هذه المسألة من عصر الصحابة إلى الآن ، وقد صارت مركزاً من المراكز التي يتغالى الناس في أمرها إثباتاً ونفيّاً ، ولم يحتج أحد منهم بأن النبي ﷺ كان يصومه ، وأما ما احتجوا به من العمومات الدالة على مشروعية مطلق الصوم واستحبابه ، فنحن نقول بموجبها ، ونقول هي مخصصة بأحاديث أمره ﷺ بالصوم لرؤية الهلال ، والإفطار لرؤيته ، أو إكمال العدة كما صح في جميع دواوين الإسلام ، وبأحاديث نهيه ﷺ عن تقدم رمضان يوم أو يومين ، وهو في الصحيح^(١٨٠) . بل ورد النهي عن صوم النصف الأخير من شعبان .

وقال عمار : « من صام يوم الشك ، فقد عصى أبا القاسم » وهو صحيح^(١٨١) . بل قال ابن عبد البر : لا يختلفون في رفعه ؛ ولعل مراده أن له حكم الرفع ، لا أن القائل له هو النبي ﷺ ، فهذا إذا لم يصلح لتخصيص العمومات لم يصلح مخصص قط . ومن نظر إلى ما يقع من عوام المسلمين بل ومن بعض خواصهم في هذه الأعصار ، من البخاري ، على الصوم والإفطار بمجرد الشكوك

(١٧٧) أبو داود (٧٥٠/٢ رقم ٢٣٣٥) ، والترمذي (٦٨/٣ رقم ٦٨٤) ، والنسائي (١٤٩/٤) ، وابن ماجه (٥٢٨/١ رقم ١٦٥٠) .

(١٧٨) ذكر ذلك الشوكاني في نيل الأوطار (٢٦٠/٤) ، قلت : وأخرجه الترمذي (١١٥/٣ رقم ٧٣٨) ، وأبو داود (٧٥١/٢ رقم ٢٣٣٧) ، وابن ماجه (٥٢٨/١ رقم ١٦٥١) .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢٧٦/١ رقم ١٣٣٩) .

(١٧٩) مثل المجموع للنووي (٣٩٩/٦-٤٣٥) . والمغني لابن قدامة (٦/٣-٩) .

(١٨٠) تقدم تخريجه قريباً .

(١٨١) أخرجه أبو داود (٧٤٩/٢ رقم ٢٣٣٤) ، والترمذي (٧٠/٣ رقم ٦٨٦) ، والنسائي (١٥٣/٤) .

رقم ٢١٨٨) وابن ماجه (٥٢٧/١ رقم ١٦٤٥) . وهو حديث صحيح .

صححه الألباني في الإرواء (رقم ٩٦١) .

والخيالات التي هي عن الشريعة بمعزل قضى العجب ، وبكى على الدين وانتظر
القيامة .

□ الباب الثالث □

بَابُ الْاِعْتِكَافِ

[مشروعية الاعتكاف]

(يُشْرَعُ) لا خلاف في مشروعية الاعتكاف ، وقد كان يعتكف النبي ﷺ في العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ، كما ثبت في الصحيحين^(١٨٢) وغيرهما من حديث أبي هريرة .

[يصح الاعتكاف في كل وقت في المساجد]

(وَيَصَحُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي الْمَسَاجِدِ) لأنه ورد الترغيب فيه ، ولم يأت ما يدل على أنه يختص بوقت معين .

وقد ثبت في الصحيحين^(١٨٣) من حديث ابن عمر : « أن عمر سأل النبي ﷺ قال : « كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ » وأما كونه لا يكون إلا في المساجد ، فلأن ذلك هو معني الاعتكاف شرعاً ، إذ لا يسمى من اعتكف في غيرها معتكفاً شرعاً .

(١٨٢) البخاري (٢٧١/٤ رقم ٢٠٢٦) ، ومسلم (٨٣١/٢ رقم ١١٧١/٥) . من حديث عائشة : قالت : كان النبي ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، حتى قبضه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده .

قلت : لم أجده في الصحيحين بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة .

(١٨٣) البخاري في صحيحه (٢٨٤/٤ رقم ٢٠٤٢) ، ومسلم (١٢٧٧/٣ رقم ١٦٥٦/٢٧) .

وأبو داود (٦١٦/٣ رقم ٣٣٢٥) ، والترمذي (١١٢/٤ رقم ١٥٣٩) .

والنسائي (٢١/٧ ، ٢٢) ، وابن ماجه (٥٦٣/١ رقم ١٧٧٢) .

والدارقطني (١٩٨/٢ رقم ١) و (١٩٩/٢ رقم ٢) ، والبيهقي (٣١٨/٤) .

وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث : « لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة »
أخرجه ابن أبي شيبة^(١٨٤) ،

(١٨٤) في المصنف : (٩١/٣) : عن إبراهيم قال : جاء حذيفة إلى عبد الله فقال : ألا أعجبك من قومك
عكوف بين دارك ودار الأشعري - يعني - المسجد - قال : عبد الله - يعني ابن مسعود - ولعلهم
أصابوا وأخطأت . فقال حذيفة : أما علمت أنه لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ،
والمسجد الأقصى ، ومسجد رسول الله ﷺ . وما أبالي اعتكف فيه أو فيه سوقكم هذه .
قلت : ولا وجود لما ذكر الشوكاني عند ابن أبي شيبة . والله أعلم .

وأخرج الحديث البيهقي في سننه (٣١٦/٤) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٠/٤) ، والذهبي في
« سير أعلام النبلاء » (٨١/١٥) ، كلهم من طريق سفيان بن عيينة ، عن جامع بن أبي راشد ، عن
أبي وائل قال : قال حذيفة لعبد الله . عكوفاً بين دارك ، ودار أبي موسى ، وقد عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قال : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاث » فقال عبد الله : لعلك نسيت وحفظوا ، وأخطأت
وأصابوا .

وقال الحافظ الذهبي بعد روايته للحديث : صحيح غريب عالٍ .

* أما من حيث مشروطة المسجد للاعتكاف . قال ابن حجر في « فتح الباري » (٢٧٢/٤) :
« واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف ، إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي فجازاه في
كل مكان ، وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه ، وفيه
قول الشافعي قديم ، وفي وجه لأصحابه وللمالكية يجوز للرجال والنساء ؛ لأن التطوع في البيوت
أفضل ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات ، وخصه أبو يوسف
بالمساجد منه ، وأما النفل ففي كل مسجد ، وقال الجمهور بعمومه من كل مسجد إلا لمن تلزمه
الجمعة ، فاستحب له الشافعي في الجامع ، وشرطه مالك ؛ لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ،
ويجب بالشروع عند مالك ، وخصه طائفة من السلف : كالزهري بالجامع مطلقاً ، وأوماً إليه الشافعي
في القديم ، وخصه حذيفة بن اليمان بالمساجد الثلاثة ، وعطاء بمسجد مكة والمدينة ، وابن المسيب
بمسجد المدينة .

قلت : - أخرج عبد الرزاق في المصنف (٣٤٩/٣) رقم (٨٠١٨) : عن عطاء قال : لا جوار إلا في
مسجد جامع ، ثم قال : لا جوار إلا في مسجد مكة ، ومسجد المدينة .

- وأخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (٨٠١٩) عن عطاء بسند صحيح قال : « لا جوار إلا في
مسجد مكة ، ومسجد المدينة ... » . والجوار : أي الاعتكاف .

- وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٩١/٣) ، وعبد الرزاق في المصنف (٣٤٦/٤) رقم (٨٠٠٨) .
بسند صحيح عن ابن المسيب قال : لا اعتكاف إلا في مسجد نبي .

=

* مسجد نبي : يعني المساجد الثلاث . .

وسعيد بن منصور^(١٨٥) من حديث حذيفة .

قال في المسوى^(١٨٦) : « الاعتكاف جائز في كل مسجد ، فإن لم يكن المسجد جامعاً ، فالخروج للجمعة واجب عليه ، فإذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي ، فيحتاج إلى نية جديدة لما يستقبله إن كان تطوعاً ، ولا يبطل عند أبي حنيفة كما لو خرج لقضاء الحاجة » . اهـ .

أقول : لا ريب أن مسمى الاعتكاف الشرعي لا يحصل إلا إذا كان في المسجد ، ولهذا لم تختلف الأمة في اعتبار ذلك ، إلا ما يروى عن محمد بن عمر بن لبابة المالكي فإنه أجازه في كل مكان ، وإنما اختلفوا هل يجزئ الاعتكاف في كل مسجد ، أم في الثلاثة المساجد فقط ، أم في المسجد الحرام فقط ؟ والظاهر أنه يجزئ في كل مسجد قال تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾^(١٨٧) ولا حجة في قول عائشة ، ولا في قول حذيفة^(١٨٨) في هذا الباب .

[أفضل الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان]

(وَهُوَ فِي رَمَضَانَ أَكْثَرُ سَيِّمًا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ) أفضل ، وأكد لكونه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف فيها . ولم يرد ما يدل على توقيته بيوم أو أكثر .

= - وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٣٤٨/٤) رقم (٨٠١٧) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٩٣/١) عن الزهري قال : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة يجمع فيه .

- وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٣٤٦/٤) رقم (٨٠٠٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٩١/٣) ، عن علي بن أبي طالب قال : « لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة » .

والخلاصة أن القول الراجح هو قول حذيفة ، لأن معه سنة مروية صحيحة ، والجمهور ليس معهم إلا عموم الآية ﴿ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ [البقرة : ١٨٧] . وهو مخصص بحديث حذيفة الصحيح . والله أعلم .

(١٨٥) عزاه إليه القاضي الرباعي في فتح الغفار (٥١٩/١) ، وصاحب منتقى الأخبار (٢٦٩/٤) - مع النيل) .

(١٨٦) (٣١٧/١) .

(١٨٧) البقرة الآية (١٨٧) .

(١٨٨) انظر ما تقدم قريباً بأن الراجح قول حذيفة

[أدلة عدم شرطية الصوم في الاعتكاف]

ولا على اشتراط الصيام إلا من قول عائشة ؛ وحديث نذر عمر المتقدم يرده .
وكذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « ليس على المعتكف صيام ،
إلا أن يجعله على نفسه » أخرجه الدارقطني^(١٨٩) ، والحاكم^(١٩٠) وقال : صحيح
الإسناد ، ورجح الدارقطني والبيهقي^(١٩١) وقفه .

وبالجملة : فلا حجة إلا في الثابت من قوله ﷺ ، ولم يثبت عنه ما يدل على
أنه لا اعتكاف إلا بصوم ، بل ثبت عنه ما يخالفه في نذر عمر^(١٩٢)

وقد روى أبو داود^(١٩٣) عن عائشة مرفوعاً من حديث : « ولا اعتكاف إلا
بصوم » ورواه غيره^(١٩٤) من قولها ، ورجح ذلك الحفاظ .

أقول : اعلم أن كون الشيء شرطاً لشيء آخر ، أو ركناً له أو فرضاً من
فروضه ، لا يثبت إلا بدليل ، لأنه حكم شرعي أو ضعي ، ولم يأت ما يدل على
أن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم ، بل ثبت الترغيب منه ﷺ في الاعتكاف . ولم
ينقل إلينا أنه اعتبر ذلك ، ولو كان معتبراً لبينه للأمة وأما اعتكافه ﷺ في صومه
فلا يستلزم أن يكون الاعتكاف كذلك ، لأنه أمر اتفاقي ، ولو كان ذلك معتبراً ،
لكان اعتكافه في مسجده معتبراً ، فلا يصح من أحد الاعتكاف في غيره وأنه باطل .

وأما قول عائشة المتقدم ، فظاهر هذا السياق أن لفظ : « ولا اعتكاف إلا
بصوم » ليس من بيان السنة المذكورة في أول كلامها ، بل ابتداء كلام منها ، فقد

(١٨٩) في السنن (١٩٩/٢) رقم ٣ .

(١٩٠) في المستدرک (٤٣٩/١) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

(١٩١) في السنن الكبرى (٣١٩/٤) .

(١٩٢) تقدم تخريجه .

(١٩٣) في السنن (٨٣٦/٢) رقم ٢٤٧٣ وقال أبو داود : غير عبد الرحمن .

— يعني ابن إسحاق — لا يقول فيه : « قالت السنة » . وجعله قوله عائشة .

(١٩٤) كالبيهقي في السنن الكبرى (٣١٧/٤) .

أخرجه النسائي^(١٩٥) ولم يذكر فيه قولها من السنة ، وكذلك أخرجه^(١٩٦) أيضا من حديث مالك وليس فيه ذلك .

وقال أبو داود^(١٩٧) : غير عبد الرحمن بن إسحق لا يقول فيه من السنة . وجزم الدارقطني^(١٩٨) بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها : « لا يخرج وما عده ممن دونها وكذلك رجح ذلك البيهقي كما ذكره ابن كثير في إرشاده .

ومما يؤيد هذا حديث : « مَنْ اعْتَكَفَ فَوَاقَ نَاقَةٍ »^(١٩٩) وكذلك حديث : « ليس على المعتكف صيام »^(٢٠٠) وفيهما مقال أو ضحه الماتن رحمه الله في شرح المنتقى^(٢٠١) .

وقد ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه اعتكف عشراً من شوال^(٢٠٢) ، ولم ينقل عنه أنه صامها ، بل روي عنه أنه اعتكف العشر الأول من شوال ، ولا يخفى أن يوم الفطر من جهلتها ، وليس بيوم صوم ، فالحق عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لما تقدم ، ولما ثبت أن عمر « سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال : أوف بنذكرك » وهو متفق عليه^(٢٠٣) .

(١٩٥) (١٩٦) لعلهما في الكبرى .

(١٩٧) في السنن (٨٣٧/٢) . (١٩٨) في السنن (٢٠١/٢) .

(١٩٩) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢٢/١) ، في ترجمة أنس بن عبد الحميد بلفظ « من رَابطَ فَوَاقَ نَاقَةٍ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » وقال : هذا حديث منكر .

وقال ابن حجر في التلخيص (٢١٧/٢) : « وفي الباب عن ابن عباس . أخرجه الطبراني في الأوسط في ترجمة محمد بن العباس الأخرم . ولم أر في إسناده ضعفاً إلا أن فيه وجادة ، وفي المتن نكارة شديدة » . اهـ .

(٢٠٠) أخرجه الدارقطني في السنن (١٩٩/٢ رقم ٣) من حديث ابن عباس . أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه » وأخرجه الحاكم في المستدرک (٤٣٩/١) وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

والبيهقي (٣١٩/٤) وقال بعد كلام .. « الصحيح موقوف ورفعهم وهم » .

(٢٠١) نيل الأوطار (٢٦٨/٤) .

(٢٠٢) أخرجه البخاري (٢٧٥/٤ رقم ٢٠٣٣) ، ومسلم (٨٣١/٢ رقم ١١٧٢/٦) ، من حديث عائشة ، واللفظ للبخاري .

(٢٠٣) البخاري (٢٨٤/٤ رقم ٢٠٤٢) ، ومسلم (١٢٧٧/٣ رقم ١٦٥٦/٢٨) .

وفي رواية لمسلم^(٢٠٤) : « يوماً » مكان « ليلة » ، وما في الصحيحين أرجح مما في أحدهما إذا لم يمكن الجمع . وقد جمع ابن حبان ، وغيره بأنه نذر اعتكاف ليلة ويوم ، وفي رواية أبي داود^(٢٠٥) ، والنسائي^(٢٠٦) : « أن النبي ﷺ قال له : اعتكف وصم » ولكن في إسناده عبد الله بن بديل وهو ضعيف^(٢٠٧) . وقد ذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار .

وقال الحافظ في الفتح^(٢٠٨) أن رواية من روي : « يوما » شاذة ، وإذا عرفت ما تقدم من عدم انتهاض ما احتجوا به على شرطية الصوم ؛ فالحق الحقيق بالقبول أن الاعتكاف يكون ساعة فما فوقها .

بل حديث : « من اعتكف فَوَاقَ نَاقَةٍ »^(١٩٩) يدل على أنه يكون أقله لحظة مختطفة ، وهذا الحديث ؛ وإن لم يكن صالحاً للاحتجاج به ، فالأصل عدم التقدير بوقت معين ، والدليل على مدعي ذلك ، ثم كون اليوم الكامل شرطاً للصوم لا يستلزم أن يكون شرطاً للاعتكاف ، لأنه يمكن الاعتكاف بعض اليوم مع الصوم لكل اليوم ، فالיום شرط الصوم لا شرط الاعتكاف على تسليم أن الصوم شرط .

[في العشر الأواخر من رمضان يستحب الاجتهاد في العمل]

(وَيُسْتَحَبُّ الاجْتِهَادُ فِي الْعَمَلِ فِيهَا) لحديث عائشة : « أن النبي ﷺ كان إذا دخل الْعَشْرُ الْأَوَاخِرَ أَحْيَا اللَّيْلَ كُلَّهُ ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ ، وَشَدَّ الْمِئْزَرَ » وهو في الصحيحين^(٢٠٩) وغيرهما .

(٢٠٤) في صحيحه (٣/١٢٧٧ رقم ١٦٥٦) . (٢٠٥) في السنن (٢/٨٣٧ رقم ٢٤٧٤) .

(٢٠٦) عزاه إليه ابن حجر في الفتح (٤/٢٧٤) لعله في الكبرى .

(٢٠٧) قال الذهبي في الميزان (٢/٣٩٥ رقم ٤٢٢٠) : « قال ابن عدي : له أشياء تنكر من الزيادة والنقص ،

وغمره الدارقطني ومثناه غيره ، وقال ابن معين : صالح » . اهـ .

(٢٠٨) (٤/٢٧٤) .

(٢٠٩) البخاري (٤/٢٦٩ رقم ٢٠٢٤) ، ومسلم (٢/٨٣٢ رقم ١١٧٤) ، وأبو داود (٢/١٠٥ رقم

١٣٧٦ ، والنسائي (٣/٢١٧ رقم ١٦٣٩) ، وابن ماجه (١/٥٦٢ رقم ١٧٦٨) ، والبيهقي

(٤/٣١٣) ، والبعوي في شرح السنة (٦/٣٨٩) .

[مشروعية قيام ليالي القدر]

(وَقِيَامَ لَيَالِي الْقَدْرِ) لحديث أبي هريرة في الصحيحين^(٢١٠)، وغيرهما عن النبي ﷺ : « من قام ليلة القدر إيماناً ، واحتساباً ، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه » وفي تعيين ليلة القدر أحاديث مختلفة وأقوال جاوزت الأربعين ذكرتها في مسك الختام شرح بلوغ المرام بالفارسية ، وقد استوفاهما الماتن في نيل الأوطار^(٢١١) وفي حاشية الشفاء للماتن .

[الاختلاف في تعيين ليلة القدر]

أقول : في تعيينها مذاهب يطول تعدادها ، وقد بسطتها في شرح المنتقى^(٢١٢) ، فكانت سبعة وأربعين قولاً ، وذكرت أدلتها ، وبيت راجحها من مرجوحها ، ورجحت أنها في أوتار العشر الأواخر ؛ لما ذكرته هنالك انتهى .

قال في الحجة البالغة^(٢١٣) : إن ليلة القدر ليلتان :

(إحداهما) : ليلة يفرق فيها كل أمر حكيم ، وفيها نزل القرآن جملة واحدة ، ثم نزل بعد ذلك نجماً نجماً ، وهي ليلة في السنة ، ولا يجب أن تكون في رمضان ، نعم رمضان مظنة غالبه لها ، واتفق أنها كانت في رمضان عند نزول القرآن .

(والثانية) : يكون فيها نوع من انتشار الروحانية ، ومجيء الملائكة إلى الأرض ، فيتفق المسلمون فيها على الطاعات ، فتعاكس أنوارهم فيما بينهم ، ويتقرب منهم الملائكة ، ويتباعد منهم الشياطين ، ويستجاب منهم أدعيتهم وطاعتهم ، وهي ليلة

(٢١٠) البخاري (٩١/١ رقم ٣٥) وأطرافه رقم ٣٧، ٣٨، ١٩٠١، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٤). ومسلم (٥٢٣/١ رقم ٧٦٠)، وأبو داود (٤٩/٢ رقم ١٣٧٢)، والترمذي (٦٧/٣ رقم ٦٨٣)، والنسائي (١٥٧/٤ رقم ٢٢٠٦).

(٢١١) (٢٧٥-٢٧٢/٤).

(٢١٢) (٢٧٥-٢٧٢/٤).

(٢١٣) (٥٠/٢).

في كل رمضان في أوتار العشر الأواخر ، تتقدم وتتأخر فيها ولا تخرج منها ، فمن قصد الأولى قال : هي في كل سنة ، ومن قصد الثانية قال : هي في العشر الأواخر من رمضان^(٢١٤) .

وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « أرى رؤياكم قد تَوَاطَأَتْ في السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ، فمن كان مُتَحَرِّبًا فَلْيَتَحَرَّهَا في السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ »^(٢١٥) وقال : « أُرِيتُ هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين »^(٢١٦) فكان ذلك في ليلة إحدى وعشرين . واختلاف الصحابة فيها مبني على اختلافهم في وجدانها . ومن أدعية من وجدها : « اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي »^(٢١٧) .

وفي المسوى^(٢١٨) : « اختلفوا في ليلة هي أرجى ، والأقوى إنها ليلة في أوتار العشرة الأخيرة تتقدم وتتأخر » ، « وقول أبي سعيد : إنها ليلة إحدى وعشرين » . وقال المزني ، وابن خزيمة : إنها تنتقل كل سنة ليلة جمعاً بين الأخبار .

قال في الروضة : وهو قوي . ومذهب الشافعي أنها لا تلزم ليلة بعينها . وفي

(٢١٤) هذا خيال غريب من صاحب الحجة البالغة لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، وما أظن أحداً قاله قبله ، والعبرة في هذه الأمور بالنقل لا بالتخيل والأوهام .

(٢١٥) وهو جزء من حديث أخرجه البخاري (٢٥٦/٤) رقم (٢٠١٥) .

ومسلم (٨٢٢/٢) رقم (١١٦٥/٢٠٥) .

ومالك في الموطأ (٣٢١/١) رقم (١٤) كلهم من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما .

(٢١٦) وهو جزء من حديث أخرجه البخاري (٢٥٦/٤) رقم (٢٠١٦) .

ومسلم (٨٢٤/٢) رقم (١١٦٧/٢١٣) .

ومالك في الموطأ (٣١٩/١) رقم (٩) .

كلهم من حديث أبي سعيد الخدري .

(٢١٧) أخرجه الترمذي (٤٩٥/٩) مع التحفة) وقال : حسن صحيح .

وابن ماجه (١٢٦٥/٢) رقم (٣٨٥٠) .

وهو حديث صحيح .

(٢١٨) (٣١٢/١) و (٣١٣/١) (٣١٤) .

المنهاج ميل الشافعي إلى أنها ليلة الحادي والثالث والعشرين . وعن أبي حنيفة أنها في رمضان ، لا يدري أية ليلة هي ، وقد تتقدم وتتأخر وعندهما كذلك ، إلا أنها متعينة لا تتقدم ولا تتأخر » . اهـ .

[لا يخرج المعتكف إلا لحاجة]

(وَلَا يُخْرَجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لِحَاجَةٍ) لما ثبت من حديث عائشة في الصحيحين^(٢١٩) عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « أنه كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفاً » .

وأخرج أبو داود^(٢٢٠) عنها قالت : « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالمرضى وهو معتكف ، فيمر كما هو ، ولا يعرج يسأل عنه » وفي إسناده ليث بن أبي سليم^(٢٢١) .

قال الحافظ^(٢٢٢) : والصحيح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم^(٢٢٣) وغيره ، وقال صح ذلك عن علي .

وأخرج أبو داود^(٢٢٤) عن عائشة أيضاً قالت : « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ، ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع » وأخرجه

(٢١٩) البخاري في صحيحه (٢٧٣/٤) رقم (٢٠٢٩) ، ومسلم (٢٤٤/١) رقم (٢٩٧) .

(٢٢٠) في السنن (٨٣٦/٢) رقم (٢٤٧٢) .

(٢٢١) ضعفه النسائي ويحيى وقال أحمد : مضطرب الحديث ، وقال ابن معين : لا بأس به ، وقال

الدارقطني : كان صاحب سنة ، وإنما أنكروا عليه الجمع من عطاء وطاوس ومجاهد حسب .

انظر المجروحين (٢٣٤/٢) والكاشف (١٣/٣) والمغني (٥٣٦/٢) ، والميزان (٤٢٠/٣) . والجرح

والتعديل (١٧٩/٧) .

(٢٢٢) في التلخيص (٢١٩/٢) رقم (٩٥١) .

(٢٢٣) في صحيحه (٢٤٤/١) رقم (٢٩٧/٧) .

(٢٢٤) في السنن (٨٣٦/٢) رقم (٢٤٧٣) .

أيضاً النسائي^(٢٢٥) وليس فيه قالت « السنة » . قال أبو داود^(٢٢٦) : غير عبد الرحمن بن إسحق لا يقول فيه قالت السنة .

وجزم الدارقطني^(٢٢٧) بأن القدر من حديث عائشة قولها : « لا يخرج » وما عداه دونها^(٢٢٨) .

قال في المسوى^(٢٢٩) : « اتفق أهل العلم على أن المعتكف يخرج للغائط ، والبول ، ولا يفسد به اعتكافه ، ولا يخرج للأكل ، والشرب ، ويجوز غسل الرأس ، وترجيل الشعر ، وما في معناه ، وأكثرهم على أنه لا يجوز له الخروج لعيادة المريض ، وصلاة الجنائز إلا أن يخرج لحاجة فيسأل المريض ماراً ، وإن شرط في اعتكافه الخروج لشيء من هذا ، جاز له أن يخرج عند الشافعي ، ولا يجوز عند أبي حنيفة كذا في شرح السنة » . اهـ .

(٢٢٥) لعله في الكبرى .

(٢٢٦) في السنن (٨٣٧/٢) .

(٢٢٧) في السنن (٢٠١/٢) رقم (١) .

(٢٢٨) سبق أن نقل كلام أبي داود والدارقطني فلا داعي لتكراره .

(٢٢٩) (٣١٥/١-٣١٦) .